الاستثمار في مصر:
ما بين الصناعات الاستخراجية والتصدير

منصة العدالة الاجتماعية
Social Justice Platform

الاستثمار في مصر :
ما بين الصناعات الاستخراجية والتصدير

الاستثمار في مصر :
ما بين الصناعات الاستخراجية والتصدير

الاستثمار في مصر :
ما بين الصناعات الاستخراجية والتصدير

منصة العدالة الاجتماعية
Social Justice Platform

creative commons

الحقوق محفوظة للمنصة للعدالة الاجتماعية

بموجب رخصة المشاع الإبداعي : نسب المصنف -

غير تجاري - منع الاشتقاق | الإصدارة 4.0

www.sjplatform.org

١- مقدمة

في عام ٢٠١٦ أعلنت الحكومة المصرية اعتزامها تنفيذ استراتيجية للتنمية المستدامة، أطلقت عليها "رؤية مصر ٢٠٣٠". وقد بنيت الاستراتيجية على إطار عمل تبني مفاهيمًا مثل التنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية على افتراض أن ذلك سيؤدي لتحسين جودة الحياة، بالتركيز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.**1** وبعد هذا الإعلان لم تكتفي الحكومة فقط بالدعاية للخطة بحماس، بل استخدمتها كأداة لإقناع وتشجيع مزيدًا من المستثمرين خاصة الأجانب للإستثمار في مصر، وفي الوقت نفسه، حاولت الحكومة تعزيز الزخم المحلي حول الخطة من خلال إطلاق الوعود بزيادة فرص العمل ورفع مستوى دخل الأفراد. وهكذا، وعلى سبيل المثال، أصدرت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة تصريحًا حول الاستثمار في مصر جاء فيه:

" بحلول عام ٢٠٣٠ يكون الاقتصاد المصري اقتصاد سوق منضبط، يتميز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، وقادر على تحقيق نمو احتوائي مستدام ... ، ويكون لاعبا فاعلا في الاقتصاد العالمي، ... وتعظيم القيمة المضافة، وتوفير فرص عمل، ويصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع."*2*

وبالنظر إلى الاهتمام المتنامي الذي تظهره الحكومة نحو استيعاب المستثمرين، والترويج لخطاب المشروعات القومية الضخمة، سيتضح لنا الحيز الضخم الذي يحتله مجال الاستثمار في أجندات صُناع السياسات في مصر. وبالتأكيد، تأثر هذا الاهتمام بانتشار جائحة كوفيد-١٩، ولكن من الخطأ افتراض أن انتشار الجائحة قد أثر على نوايا الحكومة لدرجة انه حاد بها عن السعي إلى تنفيذ خططها الهادفة لجذب استثمارات إضافية للاقتصاد المصري. وانعكس هذا في الخطب الرسمية المؤكدة على مراعاة الحكومة لتأثير الأزمة على المستثمرين، وجهودها للتخطيط معهم لفترة ما بعد الأزمة.**3** وبالتحديد، دعمت الحكومة مستثمري القطاع الخاص بضخ ٢٠ مليار جنيه مصري في البورصة المصرية**4**؛ وخفض أسعار الطاقة للمنشآت الصناعية**5**؛ وخفض معدلات الفائدة المصرفية بنسبة ٣٪ بالاضافة لقرارات كثيرة مماثلة.**6** أما عن خطوات دعم المواطن العادي، فقد تمثل أهمها في صرف منحة شهرية بقيمة ٥٠٠ جنيه للعمالة غير المنتظمة.**7** وعليه فإن استمرارية "عجلة الإنتاج " والنمو الاقتصادي ظلا محور الاهتمام الرئيسي للدولة.

والملفت للانتباه هنا أن الأهداف الاستراتيجية للخطة تضمنت خفض معدلات الفقر إلى ٢٣% من السكان، وخفض معدل السكان تحت خط الفقر المدقع إلى ٢.٥% من السكان بحلول ٢٠٢٠ علي ان تنخفض نسبة كليهما إلى ١٥% ٪ على التوالي بحلول ٢٠٣٠.**8** كما استهدفت أيضًا خفض معدلات البطالة إلى ١٠% بحلول ٢٠٢٠ وإلى ٥% فقط بحلول ٢٠٣٠.**9** الا انه وحتى هذة اللحظة لم يتحقق شيئًا من هذه الأهداف. وتُظهر الأرقام الرسمية زيادة نسبة من هم عند خط الفقر ودونه بين ٢٠١٥-٢٠١٨ من ٢٧.٨% الى ٣٢.٥% (نلحظ أيضا إرتفاع

---

1 للمزيد حول الخطة، انظر، . <https://bit.ly/3nZPxDB> Egypt Vision 2030". *Ministry of Planning and Economic Development* , 2016..

2 "لماذا مصر: رؤية مصر ٢٠٣٠". الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ؟. . <https://www.investinegypt.gov.eg/Arabic/Pages/WhyEgypt.aspx>

3» لدينا سيناريوهات»..الحكومة تبحث مع مستثمرين توسيع مشروعات ما بعد «كورونا". المال. <https: //bit.ly/2B5P4NN> . ٢٠٢٠.

4 محمد عبد العظيم. "الرئيس السيسي: تخصيص ٢٠ مليار جنيه من البنك المركزى لدعم البورصة المصرية". اليوم السابع <https://bit.ly/37Wxsjo> ، ٢٠٢٠. .

5 "الحكومة تقر حزمة إجراءات جديدة لدعم القطاع الصناعي في مواجهة "كوفيد-١٩". انتربريز، . <https://bit.ly/39Qi4Xp > ٢٠٢٠.

6 منال المصري. "البنك المركزي يخفض الفائدة ٣% في اجتماع طارئ". مصراوي، . <https://bit.ly/37WC6hk> ٢٠٢٠.

7 "سعفان: ١.٤ مليون عامل غير منتظم يبدأون صرف منحة الـ٥٠٠ جنيهًا بعد غد". ايكونومي بلس. <https://bit.ly/30CK9yv> ، ٢٠٢٠.

8 "Egypt Vision 2030", 2016. P. 16.

9 المرجع السابق.

نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع من ٥.٣% إلى ٦.٢% فى نفس الفترة).**10** وتسير معدلات البطالة على نفس المنوال، بعد انخفاض معدلات التوظيف في الأعوام القليلة الماضية، مما يشكك في احتمالات محاربة البطالة، خاصة بين النساء.**11** وفي الواقع، ارتفعت معدلات العمالة غير رسمية بأجر بالنسبة لإجمالي معدلات التشغيل من ١٨% في ٢٠١٢ إلى ٢٣% في ٢٠١٨.**12** وبالمثل، ارتفعت معدلات بطالة النساء في السوق النشطة من ٢٥.٨% في ٢٠١٢ إلى ٢٧.٨% في ٢٠١٨.**13** وفوق هذا، ارتفعت معدلات البطالة بين المتعلمات تعليمًا متوسطًا وعاليًا لتبلغ ٢٥% تقريبًا.**14**

واذا اعتبرنا ان تلك التغيرات نتيجة لبرنامج "الإصلاح الاقتصادي" وعمليات التحول النيوليبرالي السريعة التي شهدها المجتمع المصري منذ ٢٠١٥ تقريبًا، فإن الإخفاق في تحقيق تلك الأهداف المعلنة يوضح صعوبة تطبيق مفاهيم مثل العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة في ظل النيوليبرالية. الأكثر اهمية هنا أن هذا يدعونا للتشكيك والتساؤل عن النتائج (الكلفة) طويلة الأمد لتحقيق أهداف أخرى للاستراتيجية مثل زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي، وزيادة تدفق صافي الاستثمار الأجنبي المباشر. و طرحنا لهذا التساؤل هنا تحديدا يأتي كنتيجة لظروف العمل العامة في مصر، حيث يهيمن القطاع الخاص على سوق العمل، إلى جانب سيطرة الطابع غير الرسمي في كثير من القطاعات الاقتصادية. **15**

ومن نفس المنطلق، فمن الصعب تفهم بعض الاهداف الأخرى مثل زيادة صادرات التكنولوجيا المتقدمة، والقيمة المضافة للصناعات التحويلية، والحصة الكلية للتجارة في إجمالي الناتج المحلي،**16** في الوقت الذي تشجع فيه اتفاقيات التجارة القائمة تنمية الاستثمارات على حساب الاستثمار في التنمية. **17** وفوق هذا، كيف يمكننا توقع زيادة صادرات مصر التكنولوجية مع التدهور الواضح في مجالات التعليم التقني والانتاج التكنولوجي **18**

في ضوء كل ما سبق ، يهدف هذا التقرير إلى بحث بعض التطورات القانونية والتغيرات الهيكلية الخاصة بمجال الاستثمار في مصر قبل جائحة كوفيد ١٩ من أجل تقديم رؤية عامة للديناميكيات الرئيسية المتوقع تشكيلها لإطار الاستثمار العام في مصر بعد الجائحة (تحت نمط نيوليبرالي). وعليه يتضمن هذا التقرير تعليق على الآثار المتوقعة لهذه التغييرات والتطورات، و ماهية النتائج المتوقعة فعلياً للخطة.

وينقسم التقرير إلى جزئين. في الجزء الأول نقدم نظرة عامة على الاستثمار في مصر عبر التركيز على توزيع الاستثمارات بين جهات الاستثمار العامة والخاصة، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأهم مجالات الاستثمار، وحركة الصادرات والواردات، وأداء المناطق الحرة. بينما يركز الجزء الثاني من التقرير (يصدر

10 مي قنديل. "قراءة في بيان بحث الدخل والإنفاق ٢٠١٧/٢٠١٨". المجلة الديموقراطية، مجلد ٧٦، ٢٠١٩. ص. ١٢٦-١٣٠

11 تستهدف رؤية ٢٠٣٠ أن تصل نسبة المشاركة النسائية في العمل (من إجمالي القوى العاملة) إلى ٣٥% بحلول عام ٢٠٣٠. انظر "Egypt Vision 2030", 2016. P. 16. ولنظرة عامة، راجع Ragui Assaad . "Is the Egyptian economy creating good jobs? A review of the evolution of the quantity and quality of employment in Egypt from 1998 to 2018". *Economic Research Forum*, Policy Brief no. 45, 2019; and Mona Said, Rami Galal and Mina Sami. "Inequality and income mobility in Egypt". *Economic Research Forum*, Working Paper no. 1386, 2019.

12 Assaad . "Is the Egyptian economy creating good jobs?...". *Economic Research Forum*, Policy Brief no. 45, 2019. P. 2-3.

13 Caroline Krafft, Raugi Assaad and Caitlyn Keo. "The evolution of labour supply in Egypt from 1988-2018: a gendered analysis". *Economic Research Forum*, Working Paper No. 1358, 2019. P. 31.

14 المرجع السابق. ص. ٣٣.

15 انظر "*The myth of the lazy Egyptian: the Karl Marx ratio and value retention*". منصة العدالة الاجتماعية ، يصدر قريبا .

16 "Egypt Vision 2030", 2016. P. 16.

17 هبة خليل. "الاستثمار في التنمية أم تنمية الاستثمار؟ اتفاقيات التجارة الحرة وشركات الاستثمار بعد ثورة العدالة الاجتماعية" في محمد العجاتي اتفاقيات التجارة الحرة الأوروبية: الاستثمار في التنمية أم تنمية الاستثمارات. (القاهرة: المرايا٢٠١٩،). ص. ١٢.

18 محمد جاد. "أثار اتفاقية التجارة الحرة الشاملة والمعمقة والاندماج مع أفريقيا في قطاع الصناعة وحول أحوال وهيكل الصناعة في مصر"- في العجاتي اتفاقيات التجارة الحرة الأوروبية٢٠١٩ ، .... ص ٤٣.

لاحقا) على آخر التطورات القانونية والهيكلية التي سبقت انتشار جائحة كوفيد ١٩، ومنها قانون الاستثمار لعام ٢٠١٧، وقانون القطاع العام الجديد، ومبادرة تعزيز الأنشطة الصناعية الخاصة المحلية وغيرها من القرارات.

٢- نظرة عامة

أ- الاستثمارات المنفذة وتوزيعها

قبل مناقشة تطورات مجال الاستثمار في مصر قبل جائحة كوفيد ١٩، نرى أنه من الأفضل تقديم نظرة عامة على مؤشرات الاستثمار المختلفة، واستعراض آثارها المحتملة. وبوجه عام، تسيطر ٥ جهات على الاستثمار في مصر.

الشكل[19] (1)

توزيع الاستثمارات المنفذة ٢٠١٨/٢٠١٩

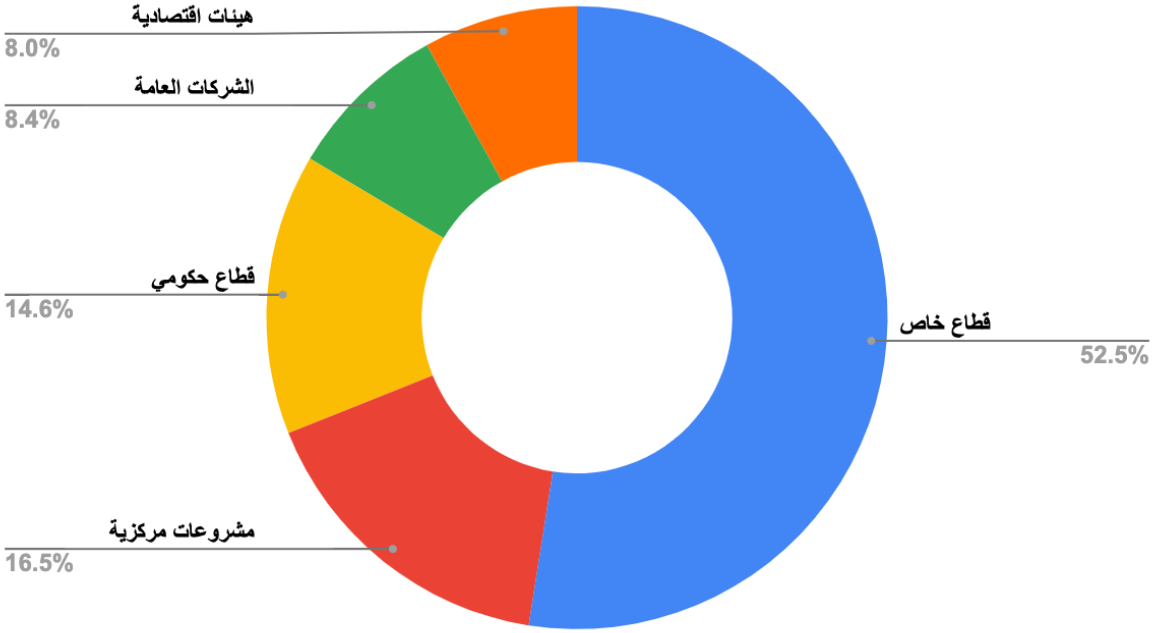

وكما يوضح الشكل ١، الخاص بتوزيع الاستثمارات المنفذة، (المقدرة ب ٩٢٢,٤٩٩.٨ مليون جنيه مصري)، فأن القطاع الخاص يستحوذ على ٥٢.٥% (٤٨٤,١٧٦ مليون جنيه مصري)، وتليه المشروعات القومية في المركز الثاني حيث تستحوذ على ١٦.٥% (١٥٢ مليون مصري) من إجمالي الاستثمارات المنفذة. ويأتي القطاع الحكومي في المركز الثالث، والشركات العامة في المركز الرابع، والهيئات الاقتصادية في المركز الأخير، بنسبة ١٤.٦% (١٣٤,٣٧٨ جنيه مصري)، ٨.٤% (٧٧,٨٧٥.٩ مليون مصري) و ٨% (٧٤,٠٦٩.٩ جنيه مصري) على التوالي.

و يظهر(شكل ٢) تقسيم الاستثمارات المنفذة لهذه الجهات المستثمرة في القطاعات الاقتصادية المختلفة. ونلاحظ فيه استحواذ استثمارات الكهرباء على أكبر حصة من إجمالي الاستثمارات المنفذة بنسبة ١٢.٥%، وتليها صناعات تحويلية أخرى بنسبة ١١.٥%، والغاز الطبيعي ١١.٥ %، والاستثمار العقاري ١١.٢% ، والنقل والتخزين ١٠.٥%. وجاءت حصص مجالات استثمارية أخرى أقل من ذلك بكثير، مثل الزراعة والري والاستصلاح الزراعي (٥.٣%)، والتشييد والبناء (٥.٣%)، والاتصالات (٤.٣%)، والتسويات المالية (٤.٢%)،

19 "النشرة الاحصائية الشهرية- شهر ابريل ٢٠٢٠". البنك المركزي المصري، العدد ٢٧٧، ٢٠٢٠. ص. ١٢٩.

وتجارة الجملة والتجزئة (٣.٤%)، والخدمات التعليمية (٣.١%)، والخدمات الصحية (٢.١%)، وخدمات (متنوعة) أخرى (٧.٨%).

الشكل [20] (2)

الاستثمارات المنفذة حسب القطاع الاقتصادي 2019 / 2018

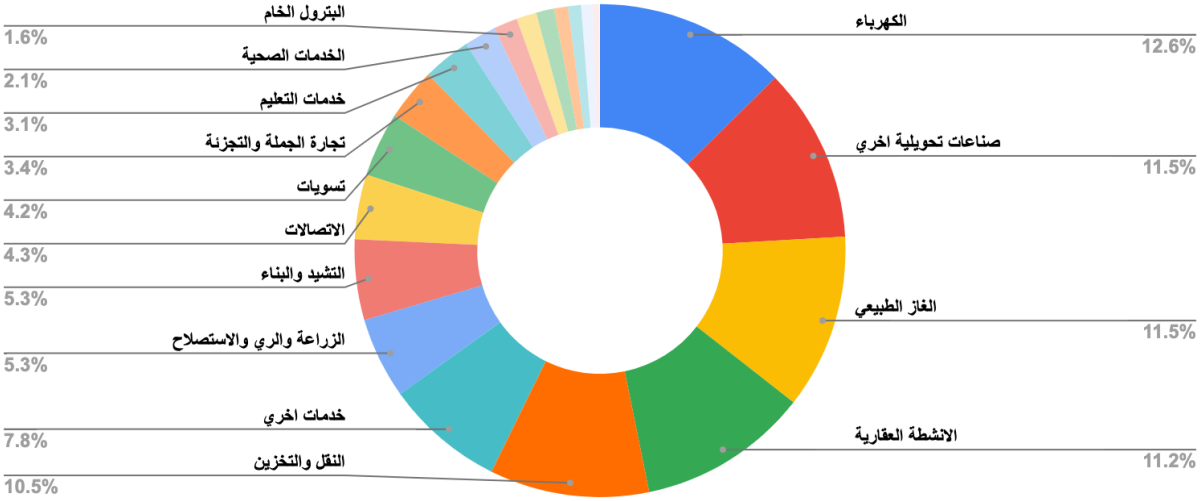

وبدراسة النمط الاستثماري لكل من جهات الاستثمار الخمسة تلك، يلاحظ الاختلاف الكبير بينها من حيث الأولويات، حتى بين الجهات الحكومية منها.**21** في البداية تأتي المؤسسات الرسمية (التابعة للحكومة أو الدولة) كما في حالة القطاع الحكومي على سبيل المثال (شكل ٣)، يُلاحظ تركز معظم الاستثمارات المنفذة في مجالات النقل والتخزين (١٥.٤%)، والعقارات (١٤.٨%)، والخدمات التعليمية (١٢.٧%)، بينما مثلت الاستثمارات في مجالات أخرى ضرورية ايضا مثل الخدمات الصحية (٦.٥٪)، والزراعة والري والاستصلاح (٤.٨٪)، والصناعات التحويلية الأخرى (٣٪)، والمياه (٤.٣٪)، والكهرباء (١.٧٪) حصصًا أقل من المجالات المذكورة أعلاه وأقل أيضًا من الصرف الصحي (٧.٨٪) والتسويات المالية (٦.٧٪). والجدير بالذكر أن حصة كبيرة نسبتها ١٨.٩٪ من إجمالي الاستثمارات المنفذة للقطاع الحكومي كانت في مجال الخدمات الأخرى (متنوعة).

---

20 المصدر السابق.

21 من المهم أن نتذكر أنه لا توجد تعريفات ثابتة أو واضحة لكل من هذه المؤسسات والاختلافات الموجودة بينها. هذا يرجع بشكل خاص إلى التغييرات القانونية المستمرة والمتداخلة. لذلك تحاول السطور القليلة التالية تقديم تعريف مبسط لهذه المؤسسات لتسهيل عملية تمييز هذه المؤسسات عن بعضها البعض. أولاً: القطاع الحكومي الذي يتكون من مؤسسات مملوكة للدولة نيابة عن الجمهور، وهو المسؤول عن تقديم الخدمات للمجتمع، وتدير الدولة جميع مؤسساته، التي تشمل الوزارات المختلفة والمكاتب العامة. ثانياً، القطاع العام، ويتكون من شركات (إنتاجية) مملوكة للدولة وتدار عن طريق وزارة قطاع الأعمال العام والشركات الفرعية التابعة لها. وهذه الشركات مسؤولة عن توفير الخدمات والسلع الأساسية للجماهير. منها الشركات القابضة مثل الشركة القابضة للصناعات الكيماوية، والشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس، وشركة الصناعات المعدنية. وكانت شركات القطاع العام تقدم تقاريرها إلى وزارة الاستثمار حتى عام ٢٠١٦ إلى أن تم إنشاء وزارة مستقلة. ثالثاً: الهيئات الاقتصادية التي تتكون من مؤسسات عدة تختص بتقديم خدمات وسلع مختلفة (الثقافية، إدارة المرافق العامة، أغراض الاستثمار ... إلخ). تم تحويل بعض المؤسسة التابعة لهذه الفئة إلى وزارة قطاع الأعمال العام، فيما حولت شركات أخرى إلى شركات تسعى إلى تعظيم الربح، بينما تواجه شركات أخرى المصير نفسه حاليًا. ومع ذلك، وبخلاف النوعين الأولين، لا تدخل موازنات الهيئات الاقتصادية في الميزانية العامة للدولة. تشمل هذه الهيئات، على سبيل المثال، الهيئة الزراعية المصرية وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة. أخيرًا، هناك المشروعات المركزية، وهي مشاريع عملاقة لا تُدار بالضرورة من قبل وزارة أو مؤسسة (هيكل) بعينها تابعة للدولة دولة.

الشكل (3) [22]

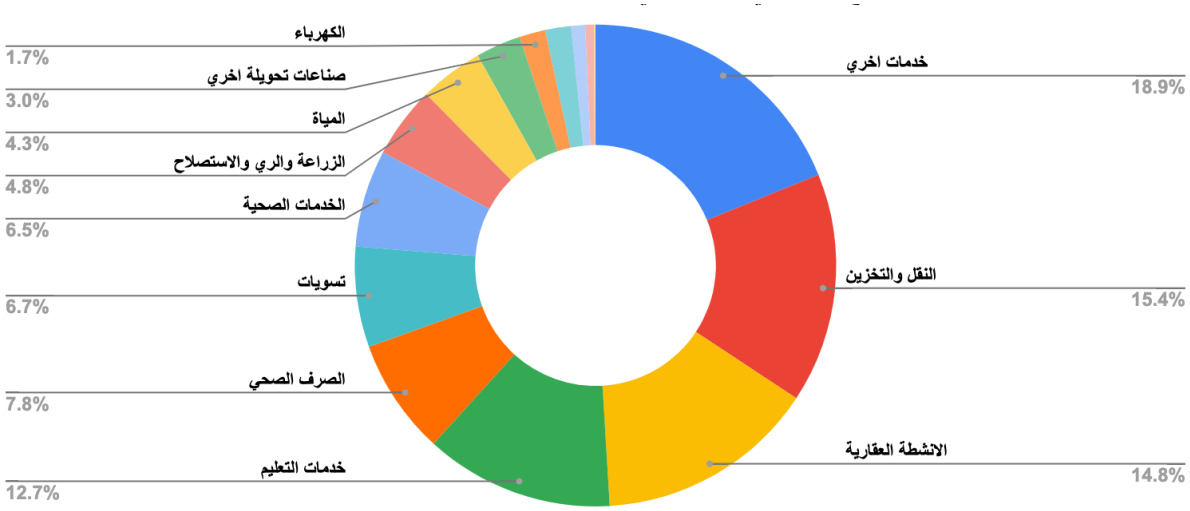

وبالنظر إلى الاستثمارات المنفذة من قبل الهيئات الاقتصادية (الشكل ٤)، احتل بند التسويات المالية أعلى نسبة من الاستثمارات المنفذة (٤٠.٥%)، ويليها النقل والتخزين، وقناة السويس، والكهرباء بنسب ١٥.١٪ و ١٠.٩٪ و ١٠.٨٪ على التوالي. وحصلت مجالات أخرى على حصصًا أقل، مثل تجارة الجملة والتجزئة (٦.٤٪)، وخدمات أخرى (٦.١٪)، وشبكات الصرف (٢.١٪)، والاتصالات (٢٪) وأخيراً المياه على (١.٤٪).

22 المرجع السابق.

الشكل ٤ [23]

توزيع إجمالي الاستثمارات المنفذة من قبل الهيئات الاقتصادية ٢٠١٨/٢٠١٩
حسب القطاع الاقتصادي

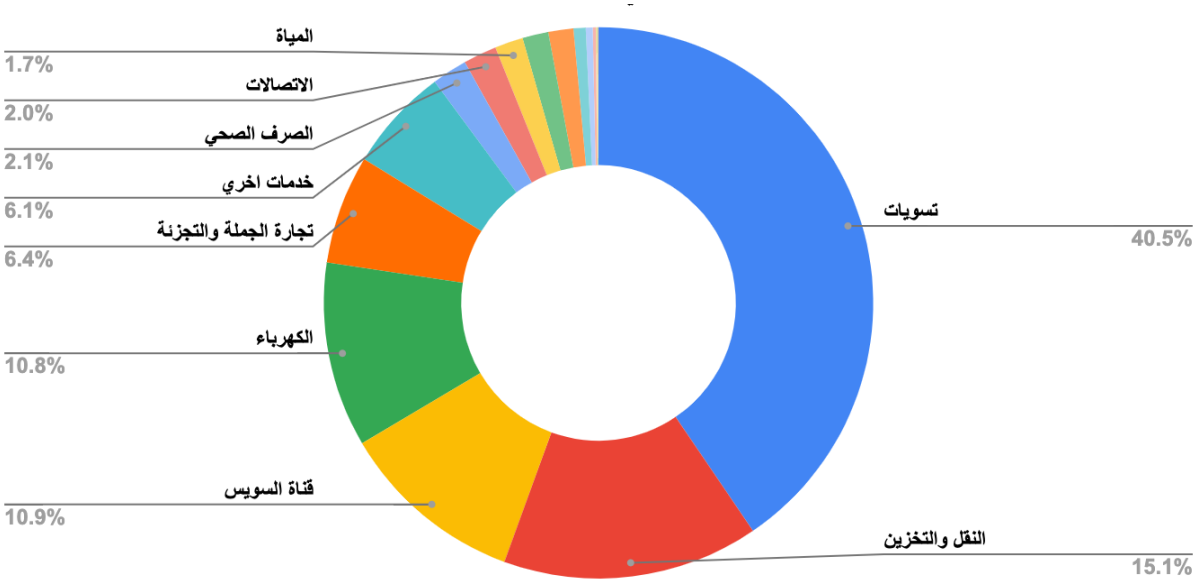

أما بالنسبة للاستثمارات التي نفذتها الشركات العامة ، (الشكل ٥)، فتصدرتها الاستثمارات في مجال الكهرباء بحصة ٧٠.٤٪ من إجمالي استثمارات الشركات العامة المنفذة. بينما حصلت مجالات أخرى مثل النقل والتخزين (٦.٢٪) والصناعات التحويلية الأخرى (٥٪) على نسب أقل بكثير. والجدير بالذكر أن مجالات الغاز الطبيعي (٦.٢٪) وتكرير النفط (٤.٨٪) والنفط الخام (٣.٣٪) والسياحة (١.٣٪) تحصلت على نسبة اكبر من إجمالي الاستثمارات المنفذة من قبل الشركات العامة مقارنة بالمؤسسات الحكومية والرسمية الأخرى.

23 المرجع السابق.

الشكل ٥ [24]

توزيع الاستثمارات التي نفذتها الشركات العامة ٢٠١٨/٢٠١٩ حسب القطاع الاقتصادي

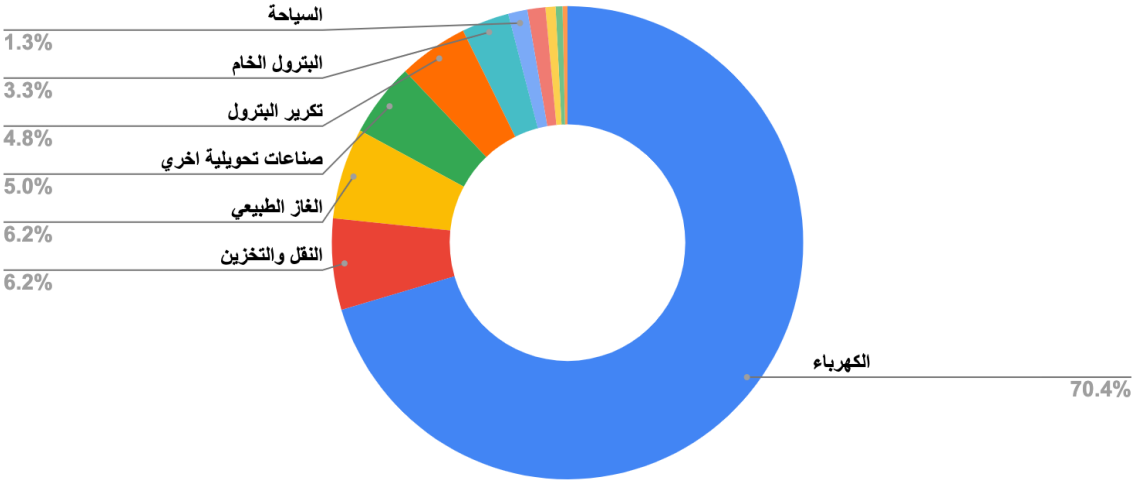

وبالنظر إلى الاستثمارات المنفذة من قبل المشروعات المركزية (الشكل ٦) والتي تدخل ضمن استثمارات المؤسسات الرسمية، نجد في مقدمة الاستثمارات مجال الصناعات التحويلية الأخرى (متنوعة) الذي استحوذ على ٢٧.٤٪ من الاستثمارات المنفذة من قبل المشروعات الوطنية. وتلاه مجالي التشييد والبناء، والنقل والتخزين بنسبتي ٢٠.٤٪ و ١٨.٢٪ على التوالي. وتشمل المجالات الأخرى ذات الحصص الكبيرة كل من الزراعة و الري والاستصلاح الزراعي (١٦.٥٪) ومجالات الخدمات الأخرى (١٤.٤٪). ومع ذلك، لم يُمنح مجال النفط الخام سوى ١.٥٪ من إجمالي الاستثمارات المنفذة.

الشكل ٦ [25]

توزيع استثمارات المشروعات المركزية ٢٠١٨/٢٠١٩ حسب القطاع الاقتصادي

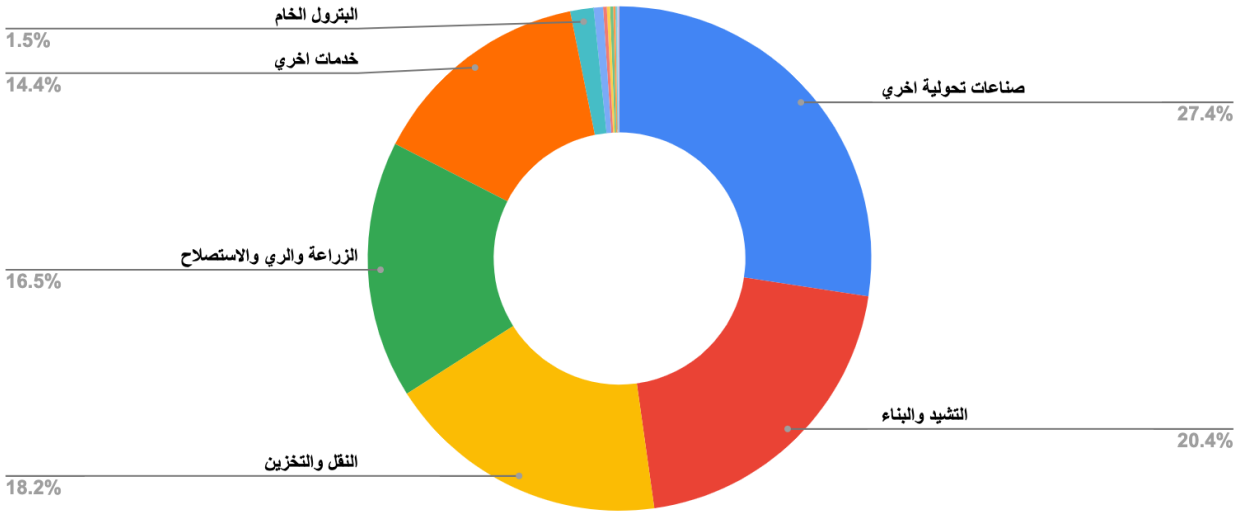

اخيرا، بالنسبة إلى الاستثمارات التي نفذها القطاع الخاص (شكل ٧) نجد أنه على الرغم من توجه الاستثمارات الخاصة بشكل عام إلى نفس المجالات التي استثمرت فيها المؤسسات الرسمية تقريبًا، إلا أن

24 المرجع السابق.
25 المرجع السابق.

القطاع الخاص انفرد بتنوع محفظته الاستثمارية أكثر من أي مؤسسة رسمية أخرى. وهكذا، جاء قطاع الغاز الطبيعي في المقدمة بنسبة ٢٠.٨٪ من إجمالي الاستثمارات المنفذة، ويليها قطاع العقارات (١٧.٢٪) والصناعات التحويلية الأخرى (١١.٦٪). وشملت المجالات الأخرى لاستثمارات القطاع الخاص المنفذة كل من الكهرباء (١٠.٤٪)، والاتصالات (٧.٣٪)، والنقل والتخزين (٦.٧٪)، وتجارة الجملة والتجزئة (٥.٥٪)، وخدمات أخرى (٤.٢٪)، والزراعة والري والاستصلاح (٣.٦٪)، والتشييد والبناء (٣.٣٪)، والخدمات التعليمية (٢.٢٪)، والنفط الخام (٢٪)، والمعلومات (١.٩٪).

الشكل ٧ [26]

توزيع استثمارات القطاع الخاص ٢٠١٨/٢٠١٩ حسب القطاع الاقتصادي

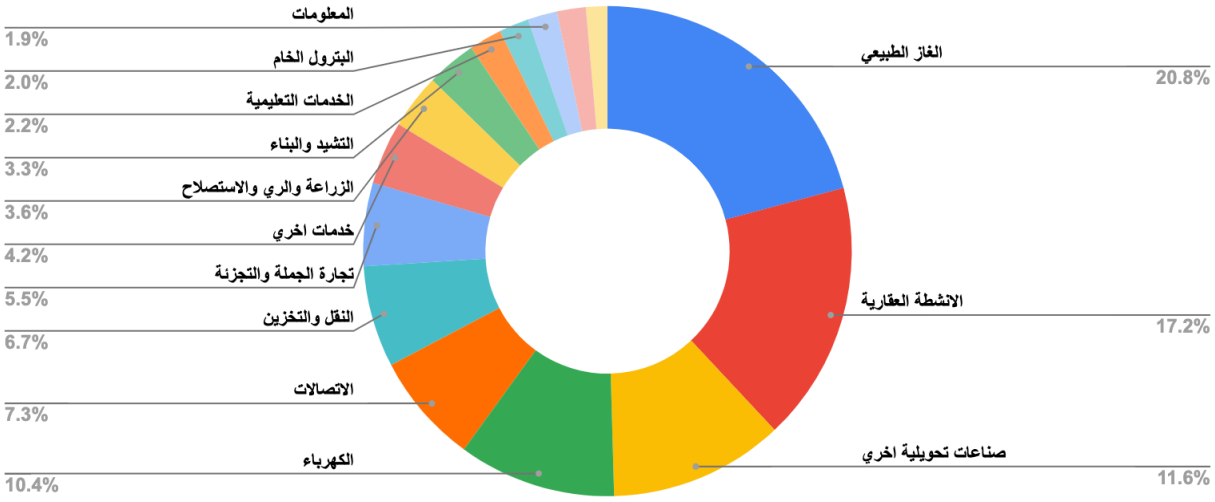

وبناء على ما سبق، ثمة ملاحظتان مهمتان نذكرهما بالترتيب. أولاً، يعتبر القطاع الخاص المستثمر الرئيسي في الاقتصاد المصري، فحصته التي تصل إلى ٥٢.٥٪ من إجمالي الاستثمارات المنفذة,ما يعني وجوده في في موقف يسمح له بتوجيه (التحكم في) النمط العام للاستثمارات في مصر. وهنا، يتعين التساؤل حول الآثار طويلة المدى لمثل هذا الوضع، خصوصا مع الخطط والتوجه الحكومي العام لزيادة مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٣٠. و يتعلق هذا التساؤل خاصة بفرص العمل وظروفها (الأثر التنموي)، نظرًا لتفضيل القطاع الخاص الاستثمار في المشاريع ذات معدل العائد المرتفع والسريع. في الوضع الحالي، يساهم القطاع الخاص بحوالي ٧٠٪ من إجمالي الناتج المحلي. ولكن، وكما ذكرنا، تستهدف أنشطة القطاع الخاص الربحية قبل أي شيء آخر.**27** لذلك، ينبغي توخي الحذر من زيادة المساهمات الخاصة في إجمالي الناتج المحلي، فهذا قد يؤدي إلى مشاكل أكثر مما يقدم من حلول. **28**

ويأخذنا هذا إلى النقطة الثانية، والمتعلقة بخلق القيمة المضافة، ومكانة الاقتصاد المصري مقارنة بالاقتصادات الأخرى في المستقبل المنظور. وبالنظر إلى حصص الاستثمار الصغيرة في الزراعة والصناعة التحويلية مقابل حصص أنشطة الخدمات والمضاربة والصناعات الاستخراجية، يتبادر إلى الذهن شك حول مدى فعالية التوجه الحالي وتكوينه (نوعية وطبيعة الاستثمارات) في المساعدة على زيادة الانتاجية خصوصا

26 المرجع السابق.

27 لمعرفة المزيد عن مساهمات القطاعين العام والخاص في إجمالي الناتج المحلي ، انظر الملحق ١.

28 ويلاحظ هنا التحيز العام تجاه القطاع الخاص مثلا في بنود التسويات المالية، والتي تشكل نسبة عالية من استثمارات بعض المؤسسات الرسمية مثل الهيئات الاقتصادية، دون تفسير مناسب لسبب معاملتها حتى على أنها استثمارٍ.

من المنتجات ذات القيمة المضافة العالية التي من شأنها تحسين وضع الاقتصاد المصري، ناهيك عن غياب أي آثار تنموية ملموسة لهذا التوجه تتجاوز أرقام النمو الاقتصادي العامة.

ب- الصناعات الاستخراجية

وهنا، يجب ملاحظة حجم حصة قطاع الصناعات الاستخراجية من إجمالي الاستثمارات المنفذة وحجم مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. فمثلا شكلت استثمارات الغاز الطبيعي والبترول حوالي ١١.٥٪ و١.٥٧٪ على التوالي من إجمالي الاستثمارات المنفذة في ٢٠١٨/٢٠١٩. وفي نفس العام، ساهمت قطاعات الغاز والبترول والصناعات الاستخراجية الأخرى بنسب ٥.٢٪ و ٣.٨٪ و ١.٢٧٪ في إجمالي الناتج المحلي على التوالي. ومن إجمالي مساهمة المؤسسات العامة في إجمالي الناتج المحلي، ساهمت قطاعات الغاز الطبيعي والبترول والصناعات الاستخراجية الأخرى العامة بنسب ١٤.٤٪ و١٠.٥٪ و٠.٢١٪ على التوالي. واخيرا، من إجمالي مساهمات المؤسسات الخاصة في إجمالي الناتج المحلي، ساهمت قطاعات الغاز الطبيعي والبترول والصناعات الاستخراجية الأخرى الخاصة بنسب ١.١٣٪ و٠.٧٩٪ و١.٧٥٪ على التوالي. وبالمثل، كان للصناعات الاستخراجية حصة كبيرة نسبيا في الاستثمارات المنفذة من قبل المؤسسات المذكورة سابقا. علي سبيل المثال، بلغت حصة الغاز الطبيعي والنفط ٦.٢٪ و ٣.٣٪ علي التوالي من إجمالي الاستثمارات المنفذة من قبل الشركات العامة. ويمكن تتبع مثل هذا النمط بالنسبة للاستثمارات المنفذة من قبل المشروعات المركزية فقد استحوذ النفط الخام على ١.٥٪ من إجمالي الاستثمارات المنفذة من قبل المشروعات المركزية. و في الاستثمارات المنفذة من قبل القطاع الخاص، مثلت استثمارات الغاز الطبيعي والنفط الخام ٢٠.٨٪ و٢٪ على التوالي من إجمالي الاستثمارات. وحتى بشكل أعم، أظهرت أحدث الأرقام المتاحة أن قطاع النفط كان المستفيد الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تم توجيه ٧١% منها لهذا القطاع . ولهذا التركيز، الأشبه بالهوس، آثاره الوخيمة على تنمية الاقتصاد المصري، ومن ثم على الظروف الاجتماعية والاقتصادية للغالبية العاملة من السكان؛ نظرًا لأن الشركات العاملة في هذا المجال من الشركات كثيفة رأس المال (تعتمد علي كثافة التكنولوجيا والآلات المتطورة)، وبالتالي لا تحمل معها نمط تنموي حقيقي يرتقي بظروف المعيشة والعمل من خلال توفير فرص عمل أفضل. صحيح أن هذه الشركات نجحت بالفعل في تحقيق معدلات نمو مرتفعة دون أن تكون مفيدة للغالبية العظمى من السكان. **29** باختصار، يعزز هذا النمط من الاستثمار تركيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة المستمرة على الصناعات الاستخراجية على حساب قطاعات حيوية أخرى مثل الصناعة والزراعة، ولا يمكن أن يؤدي إلى تنمية حقيقية أو تقدم ملموس. **30**

ج- الاستثمارات الأجنبية المباشرة

منذ اكتساح برنامج "الإصلاح الاقتصادي" للمجال الاقتصادي، انصب تركيز صُناع السياسات الاجتماعية الاقتصادية في مصر في الفترة الاخيرة على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر. وبطبيعة الحال، لا يعتبر هذا الاهتمام غريبًا على صُناع السياسات في مصر فقد أصبح ذلك سمة ثابتة للتخطيط الاقتصادي، على الأقل منذ السبعينيات، حينما طبق الرئيس محمد أنور السادات سياسة

Amr Adly. *Cleft capitalism: the social origins of failed market making in Egypt.* (Stanford; California: Stanford University Press, 29 2020). P. 6-7.

30 كانت هناك محاولات، في السنوات الأخيرة من نظام الرئيس محمد حسني مبارك، لتجنب الاعتماد على النفط الخام والغاز الطبيعي، والتنويع بعيداً عنهما. ولكن فشلت جميع هذه الجهود، كما يتضح من حصصهما من الاستثمارات المنفذة. وبالتالي، استمر انفصال هذا القطاع إلى حد كبير عن بقية الاقتصاد. المرجع السابق. ص. ٢٠.

الانفتاح الاقتصادي. ومع ذلك، وبرغم العوائد الضعيفة لهذا التوجه والعقبات العديدة التي واجهته، احتفظ الاستثمار الأجنبي المباشر دائمًا بموقع متميز في الخطاب الحكومي.**31** ومع ذلك، في ضوء الخطوات النيوليبرالية المتسارعة التي يشهدها المجتمع المصري اليوم، يلاحظ (عبر الخطاب الرسمي) تحول أصبحت من خلاله الاستثمارات الأجنبية المباشرة ركيزة أساسية للتخطيط الاقتصادي. وفي واقع الأمر، يُشار الآن, كما يظهر في المناسبات الرسمية والتصريحات التي تشيد بتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة**32** إلى ارتفاع معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر للدلالة على نجاح الإصلاح الاقتصادي النيوليبرالي، حتى وإن كان تأثيره الإنمائي الفعلي محدود. وعمومًا، وكما يوضح الشكل ٨ ، واصل صافي الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعه منذ عام ٢٠١٥/٢٠١٤، باستثناء ٢٠١٨/٢٠١٧ عندما انعكس الاتجاه قليلًا قبل العودة إلى اتجاهه المعتاد في السنوات السابقة في ٢٠١٩/٢٠١٨ **33**. ووفقا للأرقام، شهدت السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ زيادة بنسبة ٨.٦٧٪ في صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تليها زيادة بنسبة ١٤.٤٣٪ في ٢٠١٧/٢٠١٦. ثم انعكس الاتجاه التصاعدي بانخفاض قدره ٢.٧٠٪ في ٢٠١٨/٢٠١٧ قبل ازدهاره مرة أخرى في ٢٠١٩/٢٠١٨ بزيادة قدرها ٦.٧٠٪.**34**

الشكل ٨ [35]

صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة

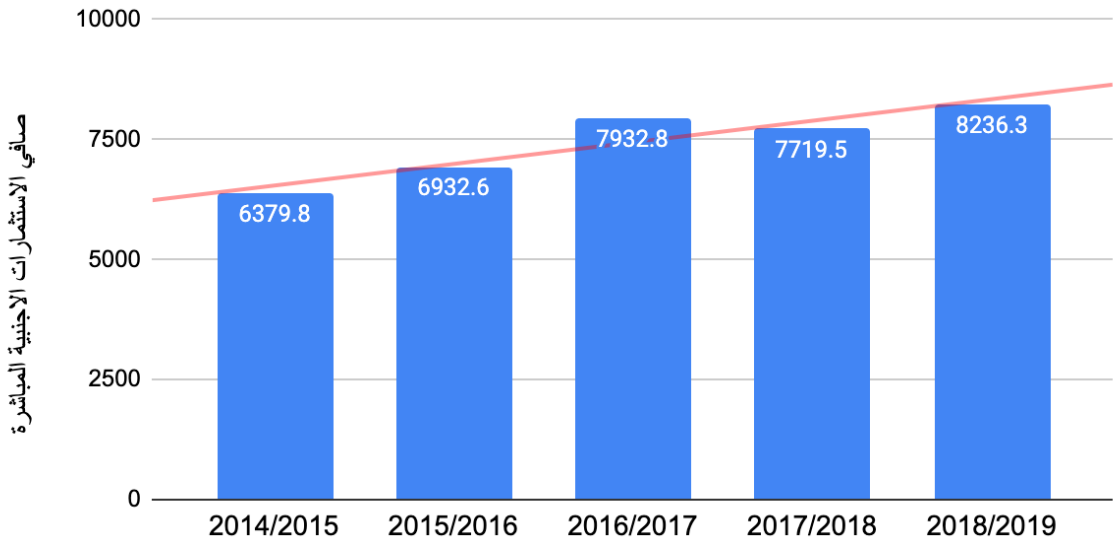

يوضح الشكل ٩ التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي ورد أغلبها من الاتحاد الأوروبي (بما في ذلك المملكة المتحدة) بنسبة ٦٠.٧٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ٢٠١٩/٢٠١٨. بلغت حصة الدول العربية ١٩.٩٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، مقابل ٩.٦٪ من الولايات المتحدة الأمريكية، و ٩.٨٪ من باقي دول العالم.

31 لمعرفة المزيد عن نتائج الانفتاح الاقتصادي، Nadia Farah. *Egypt's political economy: power relations in development*. (Cairo: American University in Cairo Press, 2009); and Adly. *Cleft capitalism...*, 2020.

32 هند مختار. "الحكومة: مصر أكبر دولة إفريقية متلقية للاستثمار الأجنبي المباشر عام ٢٠١٩". اليوم السابع.<https://bit.ly/3f0hKXu>. ٢٠٢٠. ،

33 لقراءة آراء حول العوامل المسببة لهذا الانخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر، انظر مصطفى عيد. "لماذا تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بمصر لأقل مستوى في ٥ سنوات؟"- مصراوي،<https://bit.ly/2O69vgo> .٢٠١٩.

34 من المثير، رغم هذا الانعكاس، أن وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي أعلنت في أكتوبر ٢٠١٩ عن اكتشاف أخطاء في الحسابات النهائية لأرقام الاستثمار الأجنبي، مما أثر سلبا على الأرقام الفعلية. وباختصار، يعكس ذلك رغبة المسؤولين في إبراز "نجاح" خطة الإصلاح الاقتصادي وخلق شعور بالإنجاز. انظر مصطفى فهمي. "سحر نصر: أرقام "الاستثمار الأجنبي" لم تحصر بشكل سليم وسنعيد جمعها وإعلانها نهاية العام"- البورصة، .<https://bit.ly/3gsplhG>.٢٠١٩

35 "النشرة الإحصائية الشهرية -شهر ابريل.٢٠٢٠ ،". ص ٩٥.

الشكل ٩ [36]

التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة ٢٠١٩/٢٠١٨

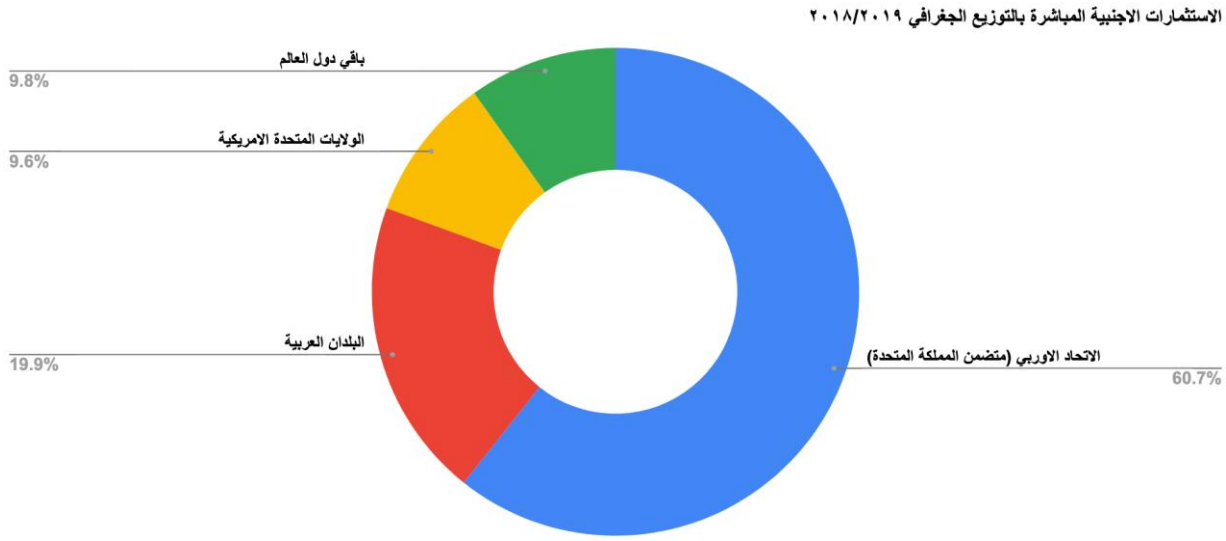

ويوضح (الشكل ١٠) لتوزيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة وفقًا للبلدان، حيث جاءت أكبر حصة للاستثمار الأجنبي المباشر في ٢٠١٩/٢٠١٨ من المملكة المتحدة بنسبة ٣٩.٢٪ (٦٤٢٣.٧ مليون دولار) من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، وتليها بلجيكا بحصة ١٣.٨٪ (٢٢٦٢.٥ مليون دولار)، والولايات المتحدة بحصة ٩.٦٪ (١٥٧٠.٩ دولار) من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة.**37** أما بالنسبة للدول العربية، كانت الإمارات العربية المتحدة صاحبة أكبر نصيب عربي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فبلغت حصتها ٦.٧٪ (١١٠٤.٢ مليون دولار) من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتلتها الكويت بحصة ٤.٢٪ (٦٨٤.٢ مليون دولار)، والمملكة العربية السعودية بحصة ٢.٩٪ (٤٧٨.١ مليون دولار) من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة. وجاءت حصص كل من الصين وفرنسا وألمانيا وإيطاليا أقل بكثير بشكل ملحوظ من الدول الأوروبية المذكورة أعلاه، بحصص مقدارها ١.٢ ٪ (١٩٢ مليون دولار)، ١.٨٪ (٢٩٦.١ مليون دولار)، ١.٤٪ (٢٣١.٢ مليون دولار)، و ١.٥٪ (٢٥٣.٢ مليون دولار) على التوالي.

36 المرجع السابق. ص. ٩٣.

37 من الجيد أن نتذكر أن بلجيكا هي واحدة من أشهر الملاذات الضريبية حول العالم. انظر "Belgium: Tax haven and hell". *The Brussels Times*, 2018.<https://bit.ly/32M8rXl>. للمزيد حول الملاذات الضريبية، انظر "What is a tax haven? Offshore finance, explained". *ICIJ*, 2020.<https://bit.ly/33Dhmte>.

الشكل ١٠ [38]

حصص الدول من الاستثمار الأجنبي المباشر ٢٠١٨/٢٠١٩

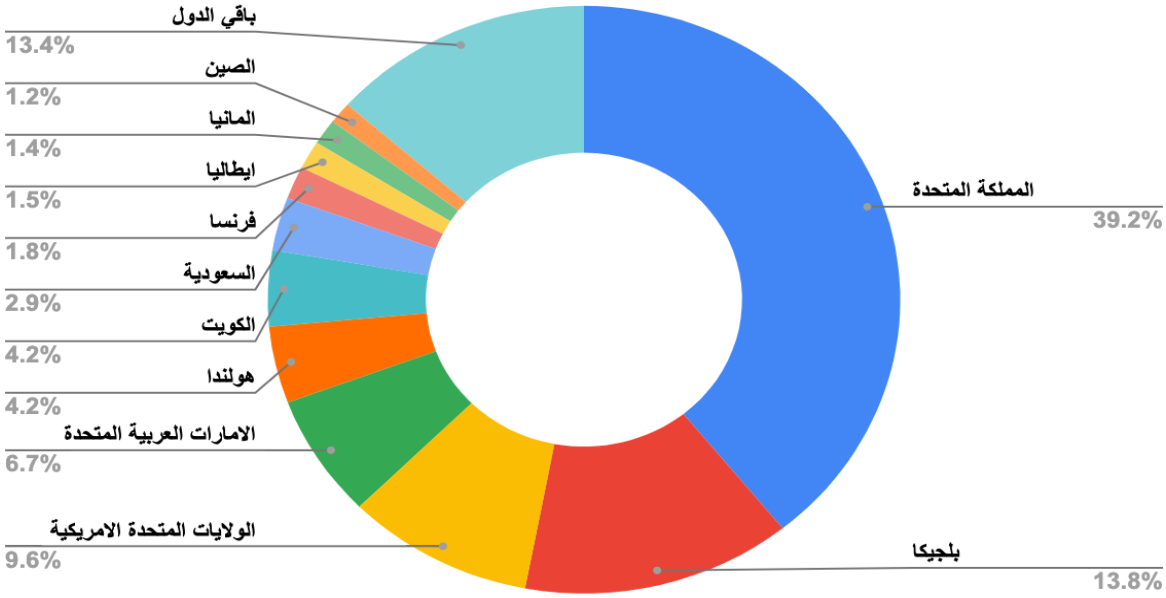

وأخيرًا، يوضح (الشكل ١١) القطاعات الاقتصادية التي تركز فيها الاستثمار الأجنبي المباشر. وكان قطاع النفط أكبر قطاع مستقبل للاستثمارات الاجنبية، بحصة بلغت ٧١٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر. ثم أتى قطاع العقارات في المرتبة الثانية، بحصة ٨.٣٪، وتلاه قطاع الصناعة بنسبة ٦.٩٪. وبلغت حصة قطاع التمويل ٣.١٪، والبناء ٢٪. والجدير بالذكر، أن القطاعات الحيوية مثل الزراعة والسياحة لم تحصل على نصيب يذكر، إذ قدرت حصصهم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ب٠.٥٤٪ و ٠.٣٨٪.

38 "النشرة الإحصائية الشهرية -شهر ابريل"، ٢٠٢٠. ص ٩٣.

الشكل ١١ [39]

الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاع الاقتصادي يوليو-سبتمبر ٢٠١٨/٢٠١٩

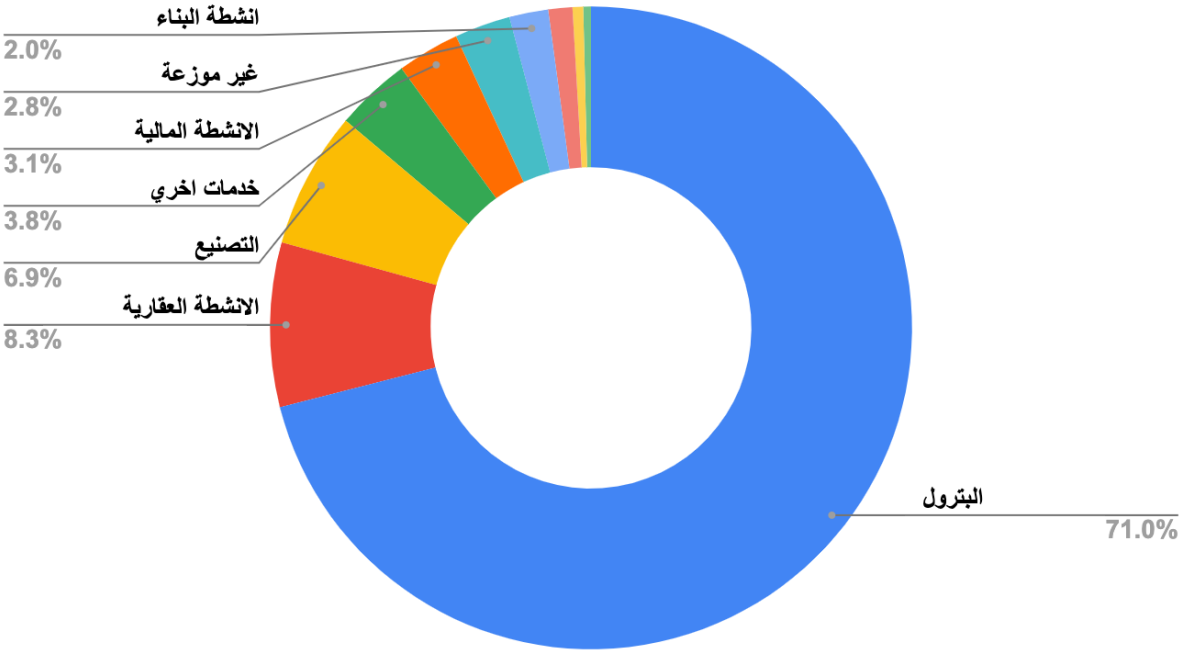

ومن المثير هنا أننا نجد استمرار لهيمنة رأس المال الأوروبي مقارنا برؤوس الأموال القادمة من المناطق الأخرى. في الواقع، يمكن القول إن احتفاظ الرأسماليون الأوروبيون بدرجة عالية من التأثير على الاستثمارات في بلد مثل مصر ليس محض صدفة. بل يمكن اعتبار ذلك أحد الاوضاع (المستمرة) و المتوارثة منذ العصر الاستعماري.

وعليه يمكن ملاحظة استمرار استغلال الموارد لتحقيق الربح الفردي للرأسماليين في المقام الأول، وإن اتخذ أشكالًا مختلفة،.ويرجع السبب في هذا إلى بحث المستثمرين الأجانب عن فرص استثمارية ذات عوائد مرتفعة، تفوق عوائد فرص الاستثمار في بلدانهم الأم، دون الالتزام بإعادة استثمار أرباحهم في الدول التي يستثمرون فيها. ومن ثم فإنهم يحرمون، بطريقة ما، تلك البلدان من فرصة الاستفادة من هذه الأرباح. بعبارة أخرى، توجد هنا أوجه تماثل في الاستغلال مع العصر الإمبريالي، حيث يستفيد الرأسماليين الأجانب أكثر من البلدان المضيفة.

بالفعل، فان تفضيل الرأسماليون الأجانب للاستثمار في قطاعات ذات العوائد المرتفعة والثابتة، مثل النفط والعقارات والتمويل على حساب قطاعات محورية مثل التصنيع والزراعة**40**، يؤدي إلى مشاكل كبيرة على المدى الطويل لأن الاستثمار في مجموعة القطاعات الاولي لا يمكنه أن يأتي بالتغيرات التنموية والهيكلية اللازمة لتحسين مستوى معيشة الطبقة العاملة المصرية. وعلى حد تعبير أحد الخبراء، يعتبر قطاع التصنيع هو القطاع القادر على خلق المزيد من فرص العمل، وليس قطاعات النفط أو الغاز الطبيعي**41**. وعليه

39 " المجلة الاقتصادية". البنك المركزي المصري، المجلد التاسع والخمسون، العدد الأول، ٢٠١٩. ص. ٦٥.

40 ويتناقض هذا، إلى حد ما، مع الأهداف المعلنة رسميًا، والتي بموجبها يفترض ان تقوم الحكومة بالتوجه للقطاعات التكنولوجية والمولدة للقيمة المضافة المرتفعة. انظر " Why is FDI declining in Egypt and should we be worried?". *Enterprise*, 2019. < https://bit.ly/3ocU9qn>.

41 Niveen Wahish. "Attracting foreign direct investments to Egypt: correcting misconceptions". *Ahram online*, 2019. <https://bit.ly/3eebzhn>.

،يجسد هذا التوجه نحو الأنشطة الريعية، وما تتلقاه من تشجيع رسمي، روح النيوليبرالية التي تنحى بموجبها الإنتاجية (التصنيع والزراعة) من أجل إجراء تعديلات مالية وحفظ التوازن المالي**42**.

د- التجارة

وفي حين تبدو الاتفاقيات التجارية للوهلة الأولى غير مرتبطة بمجال الاستثمارات، إلا أنها تمثل في الواقع جزءًا أساسيًا منه. فالاتفاقيات التجارية في ظل التحول النيو ليبرالي تفتح المجال لتحرير التجارة لأقصى الحدود وتخصيص نسبة كبيرة من الاستثمارات إلى القطاعات الموجهة للتصدير. في السنوات القليلة الماضية، ومنذ بداية "الإصلاح الاقتصادي" في مصر، حازت اتفاقيات التجارة الحرة على تقدير متزايد بادعاء قدرتها على حل مشكلات البطالة وانخفاض الانتاجية والاعتماد على الواردات وتاثيرها الايجابي على مؤشرات الاقتصاد الكلي. وانعكست هذه الدعاية الصاخبة عن الأثر الإيجابي لاتفاقيات التجارة الحرة وأثرها على أرقام النمو الاقتصادي، في الاهتمام المتزايد بالانشطة الموجهة للتصدير.**43** وبوضوح، يدل تخصيص ٣ مليار جنيه مؤخرًا للصادرات، كجزء من برنامج دعم التصدير، على الاهتمام الذي ناله هذا النوع من الأنشطة، حتى في ظل الانكماش المالي الناجم عن الجائحة.**44** الا ان المهم هو إهمال (تهميش) هذا الخطاب للآثار السلبية المحتملة للأنشطة الموجهة للتصدير على الاقتصاد الكلي، خصوصا فيما يتعلق بمواضيع مهمة مثل الاكتفاء الذاتي (الاهتمام بتلبية احتياجات السوق الدولية قبل احتياجات السوق الداخلية)، وتعزيز التخصص في المنتجات ذات القيمة المضافة المنخفضة (حيث تفتقر الدول الأقل نموًا إلى اقتصاديات الإنتاج الحجمي ، فضلاً عن المعرفة الفنية اللازمة للمنافسة في مجال المنتجات ذات القيمة المضافة العالية؛ مثل المنتجات التكنولوجية والصناعات الثقيلة).

وفي كل الأحوال، يتطلب توضيح هذه التأثيرات النظر لمؤشرات التجارة. وكما هو موضح في الشكل ١٢، كانت الصين أكبر شريك تجاري مع مصر في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩، بحصة ٦.٨٪ من إجمالي حجم التبادل التجاري، وتلتها الولايات المتحدة الأمريكية بحصة ٦.٦٪. وشغلت إيطاليا موقع أكبر شريك تجاري أوروبي بحصة ٤.٧٪ من إجمالي حجم التجارة، ثم ألمانيا والمملكة المتحدة بحصة ٤.٥٪ لكل منهما. أما بالنسبة للمنطقة العربية، فقد كانت الحصة الأكبر من حجم التبادل التجاري مع المملكة العربية السعودية، التي استحوذت على ٦.٣٪ من إجمالي التبادل التجاري المصري ، وتلتها الإمارات العربية المتحدة بحصة ٦.١٪.

42 سيد جبيل. "د. محمد دويدار: الأزمة الاقتصادية فى مصر ناتجة عن نقص الإنتاج وليس عجز الموازنة.. والعلاج يبدأ بالزراعة المهملة منذ ٥٠ عاماً". الوطن، ٢٠١٨. <https://bit.ly/38zvoy6>.

43 للتذكير ، كان تشجيع الأنشطة الموجهة للتصدير أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تعويم العملة في عام ٢٠١٦. لمزيد من المعلومات حول هذه القضية والنقاش حول إمكاناتها، انظر Mohamed Ramdan and Sara Seif Eddin. “Gone with the wind: the flotation’s impact on Egyptian exports”. *Mada*, 2019. <https://bit.ly/2ZN1sLa>.

44 جاء ذلك في إطار مبادرة وافق عليها رئيس الوزراء لصرف ٣٠٪ من متأخرات معونات التصدير، بحد أدنى ٥ ملايين جنيه مصري لكل مصدر. انظر "المالية تصرف 3 مليارات جنيه متأخرات دعم للمصدرين خلال ثلاثة أشهر"- ايكونومي بلس. <https://bit.ly/2VUJ0z6> ، ٢٠٢٠.

الشكل ١٢ [45]

حجم التجارة حسب الدولة ٢٠١٨/٢٠١٩

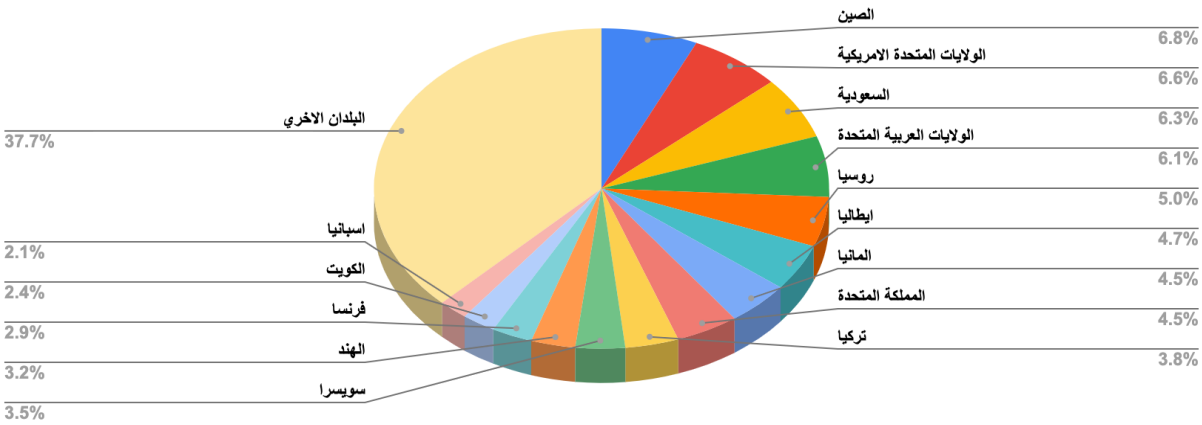

وبالنظر للشكل ١٣، يتضح بشكل ملفت تمثيل الواردات للحصة الأكبر من إجمالي التبادل التجاري مع معظم البلدان. فمثلا، في حالة الصين ، شكلت واردات مصر من الصين ٩٢.٤٢ ٪ من إجمالي التبادل التجاري بين البلدين ، مقابل ٧.٥٨٪ فقط للصادرات المصرية للصين. وبالمثل كانت حالتي روسيا والكويت، إذ مثلت الواردات أكثر من ٩٠٪ من حجم التبادل التجاري مع مصر في الحالتين. أما عن المملكة العربية السعودية وألمانيا وسويسرا وتركيا وفرنسا، فقد مثلت الواردات لمصر أكثر من ٧٠٪ من حجم التبادل التجاري مع تلك البلاد . ولا نرى اتجاه معاكس لهذا النمط سوى في حالة إيطاليا، حيث شكلت الصادرات المصرية ٥٤.٠٨٪ من إجمالي التبادل التجاري ، مقابل ٤٥.٩٢٪ للواردات . لذلك، وفقا لهذه الارقام،م اصبحت القاعدة العامة أن تستورد مصر من شركائها التجاريين الرئيسيين أكثر مما تصدر لهم. صحيح أن أرقام الواردات شهدت انخفاضا في السنوات الأخيرة (الشكل ١٤)، إلا أن الخصائص الرئيسية لحركة التبادل التجاري المصري لم تتغير على نحو كبير.بعبارة بسيطة، لا تزال مصر مستوردًا كبيرًا للعديد من احتياجاتها الاستراتيجية.

45 "النشرة الإحصائية الشهرية- شهر أكتوبر."٢٠١٩ البنك المركزي المصري، رقم ٢٧١، ٢٠١٩ ص ٨٥.

الشكل ١٣[46]

صادرات مصر إلى الدول المختارة مقابل وارداتها (٢٠١٨/٢٠١٩) بملايين الدولارات

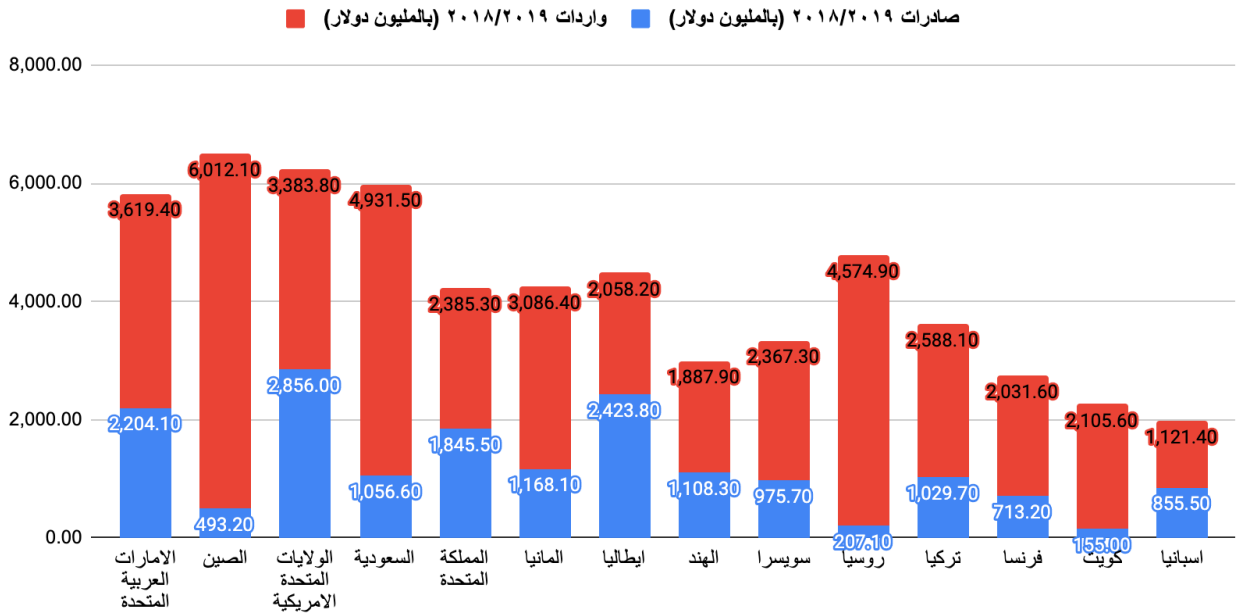

الشكل ١٤[47]

تطور حصص الصادرات مقابل الواردات

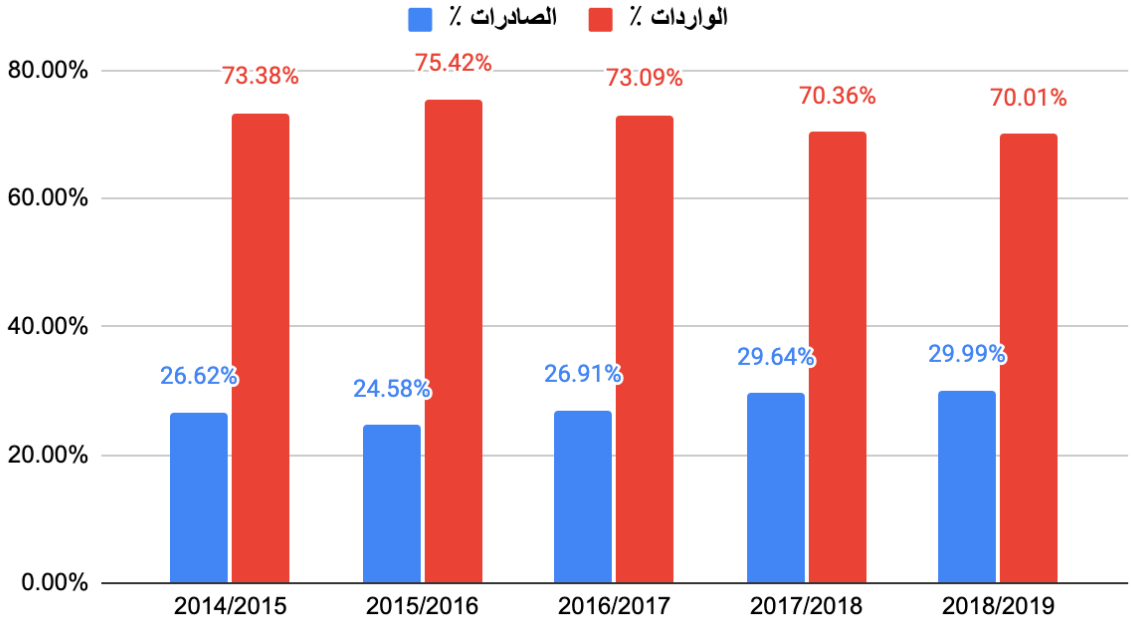

وعلى المستوى الجغرافي، تعتبر دول الاتحاد الأوروبي المستقبل الأكبر للصادرات المصرية، بنسبة ٣٥.٧ ٪ من إجمالي الصادرات. وتأتي الدول العربية في المرتبة الثانية بنسبة ٢١.٦٪ من إجمالي الصادرات، وتليها الدول

46 المرجع السابق.
47 المرجع السابق. ص ٨٤-٨٥ .

الآسيوية (باستثناء الدول العربية) بنسبة ١١.٩٪. والمدهش هنا أن نصيب الدول الأفريقية من صادرات مصر (باستثناء الدول العربية) لا يتجاوز ٢.١٪ من إجمالي الصادرات.**48** أما عن التوزيع الجغرافي للواردات، فقد جاءت معظم واردات مصر من دول الاتحاد الأوروبي بنسبة ٢٦.٧٪. وكانت الدول الآسيوية (باستثناء الدول العربية) ثاني أكبر المصدرين لمصر بحصة ٢١.٧٪ من إجمالي الواردات، تلتها صادرات الدول العربية بنسبة ١٩.٣٪ والاتحاد الروسي وكومنولث الدول المستقلة بحصة ٩.١٪. وكما كان الحال مع الصادرات، فإن واردات مصر من الدول الأفريقية (باستثناء الدول العربية) بلغت ٠.٦٩٪ فقط **49**.

اما بالنسبة لاهم سلع الصادرات (الشكل ١٥)فقد شكلت المواد الاستخراجية غالبية صادرات مصر. فأتت المنتجات البترولية (وتشمل الوقود الطبيعي ووقود السفن والطائرات**50**)على رأس القائمة بنسبة ٣٥٪، ، وتلاها النفط الخام ٢٥.٤٪ ثم الذهب ٦.٤٪. شملت بقية الصادرات الرئيسة الاخري سلع مثل ال الفوسفات أو الأسمدة المعدنية (٥.٣٪)، والمنسوجات (٥.٢٪)، والملابس الجاهزة (٣.٩٪)، والأجهزة الكهربائية المنزلية (٣.٤٪)، والخضروات الطازجة أو المبردة أو المطبوخة (٢.٧٪).

الشكل ١٥ [51]

سلع الصادرات الأساسية

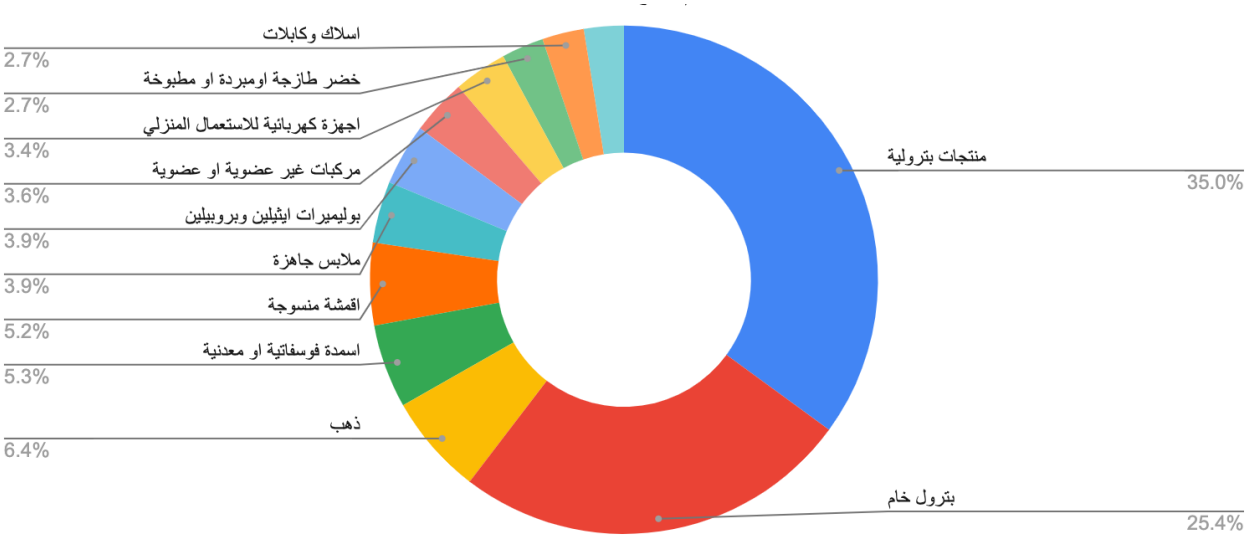

وعلى الرغم من انخفاض فاتورة الواردات نسبيا خلال السنوات الماضية **52** ، الا أنه في حقيقة الأمر، يكمن جوهر المشكلة في أن مصر تستورد نسبة عالية من السلع الحيوية والاستراتيجية (كما في الشكل ١٦). وعليه يلاحظ أن المنتجات البترولية (بما في ذلك الوقود الطبيعي، وقود السفن والطائرات) شكلت ٣٢٪ من إجمالي الواردات، وتلاه النفط الخام (٩.٢٪) والقمح (٧.٦٪). وشملت الواردات المهمة الأخرى قطع غيار

48 انظر الشكل ١ في الملحق ٢.
49 انظر الشكل ٢ في الملحق ٢.
50 "Bunker fuel". *McKinsey and company* , 2020. <https://bit.ly/3kg70pV>.
51 "النشرة الإحصائية الشهرية- شهر أكتوبر ٢٠١٩". البنك المركزي المصري، ٢٠١٩. ص. ٨٧.
52 Shaimaa al-Aees. "Egyptian industry sees vast improvement under Al-Sisi presidency". *Daily News Egypt*, 2020.<https://bit.ly/2KIiQgD>.

ولوازم السيارات والجرارات (٦.٣٪)، والدواء (٦.٢٪)، والذرة (٥٪)، وبوليمرات بروبيلين (٥٪)، وقطع غيار الآلات والأجهزة المنزلية (٤.٩٪) والحديد الزهر (٤.٦٪).**53**

شكل ١٦ [54]

سلع الواردات الرئيسية

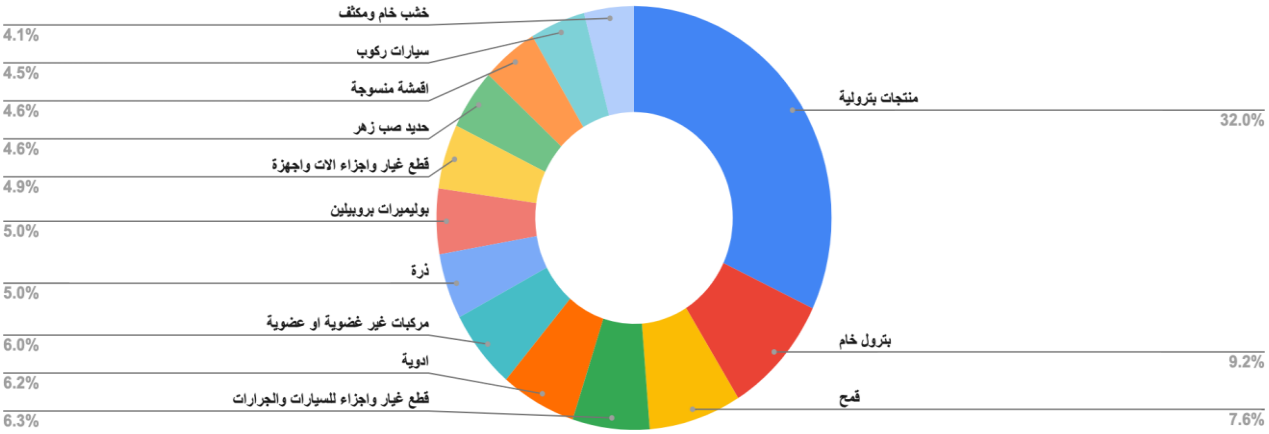

وأخيرًا، نتناول المعاملات التجارية التي تتم من خلال المناطق الحرة.**55** بوجه عام، تميل المشاريع والاستثمارات المقامة ضمن المناطق الحرة لتفضيل النشاطات التصديرية **56.** وأشارت أحدث إحصائيات عام ٢٠١٩ إلى وجود أكثر من ١٠٩٥ مشروعًا في المناطق الحرة بتكلفة استثمارية بلغت ٢٦.٣ مليون دولار أمريكي.**57** علاوة على ذلك، يتم التخطيط لإنشاء ٧ مناطق حرة أخرى تضم أكثر من ١٠٠٠ مشروعًا إضافيًا.**58**

و علي الرغم من الاهتمام الكبير بالمناطق الحرة، إلا أن محدودية مساهمتها في إجمالي الصادرات تعد إحدى أبرز سماتها. بالتحديد، شكلت صادرات المناطق الحرة ١٩.٠٥٪ فقط من إجمالي صادرات مصر. وما يزيد من هذه المشكلة، كما يظهر من خلال قائمة السلع المصدرة من المناطق الحرة أن صادرات المناطق الرئيسية، بعد الصناعات الاستخراجية، كلها من المنتجات ذات القيمة المضافة المنخفضة؛ مثل المنسوجات والملابس الجاهزة. وهكذا، يثير هذا الأمر شكوكًا حول النجاح المزعوم للمناطق الحرة في مصر وآثارها التنموية على الاقتصاد المصري.

وعلى عكس الطبيعة العامة لأنماط الصادرات والواردات في مصر، شهد العامان الماضيان اتجاهًا عكسيًا لسيطرة الواردات على الصادرات في معاملات المناطق الحرة (انظر الشكل ١٧). وعليه، مثلت صادرات المناطق الحرة، اعتبارًا من ٢٠١٨/٢٠١٧، أكثر من ٥٠٪ من معاملات المناطق الحرة. وبلغت الصادرات ذروتها في ٢٠١٩/٢٠١٨ لتصل إلى نسبة ٥٧.٢٦٪ من إجمالي معاملات المناطق الحرة مقابل ٤٢.٧٤٪ للواردات.

53 للحصول على مقارنة مفصلة بين بعض الصادرات والواردات الرئيسية لمصر، راجع الأشكال ٣-١٠ في الملحق ٢.

54"النشرة الإحصائية الشهرية- شهر أكتوبر ٢٠١٩". البنك المركزي المصري، ٢٠١٩. ص. ٨٧.

55 توجد ٩ مناطق حرة في مصر، وفيها يتمتع المستثمرون بالاعفاء الضريبي والجمركي بالاضافة لحرية حركة رأس المال والحماية من المصادرة والتأميم وغيرها من المزايا. انظر المناطق الحرة"- الهيئة العامة للاستثمار. <https://bit.ly/2ZXy44K>. ٢٠١٩ ،

56 محمد أسعد. "المناطق الحرة" مركز الاستثمار ومنبع التصدير.. القانون منحها مزايا وضمانات وإعفاءات عديدة لجذب المستثمرين.. ٩ مواقع أبرزها "بورسعيد" و"دمياط".. كورونا تتسبب فى تعطيل عملها وقرارات "الهيئة" تنقذها. اليوم السابع.<https://bit.ly/2WehEnL> .٢٠٢٠ ،

57."Egypt to establish 7 new free zones to attract more investors". *Egypt Today*, 2019. <https://bit.ly/3028Wd9>

58 المرجع السابق.

الشكل ١٧ [59]

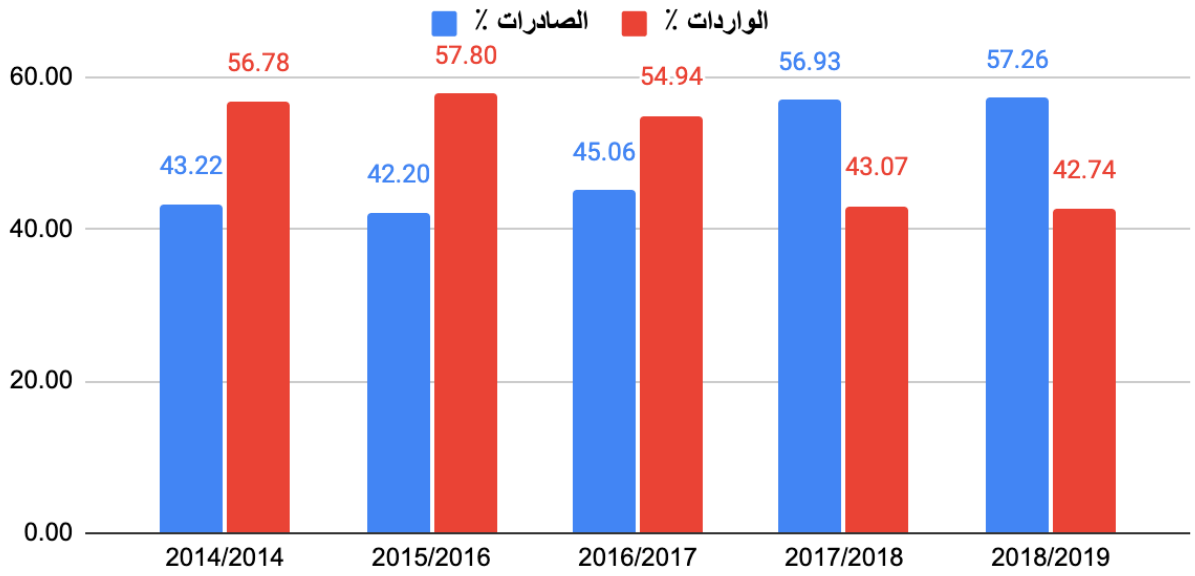

وتبعت الصادرات و الواردات النفطية الصناعية الخاصة بالمناطق الحرة هذا الانعكاس الكلي في الاتجاه. وعليه ، فاقت صادرات المناطق الحرة من النفط الصناعي وارداته، بدءً من ٢٠١٨/٢٠١٧. وشكلت صادرات المناطق الحرة من النفط الصناعي في ٢٠١٩/٢٠١٨، ٥٤.٣٣٪ من إجمالي معاملات النفط الصناعي، مقابل ٤٥.٦٧٪ للواردات. وعلى الرغم من هذا التحسن الهائل مقارنة بالأعوام الماضية، إلا أن أرقام ٢٠١٩/٢٠١٨ كانت أكثر انخفاضًا من العام ة ٢٠١٨/٢٠١٧، الذي مثلت فيه صادرات النفط الصناعي ٥٦.٦٧٪ من إجمالي المعاملات الصناعية النفطية في المناطق الحرة مقارنة بـ ٤٣.٣٤٪ للواردات.

59 "النشرة الإحصائية الشهرية- شهر أكتوبر ٢٠١٩". البنك المركزي المصري، ٢٠١٩. ص. ٨٦.

الشكل ١٨ [60]

صادرات و واردات المناطق الحرة من الصناعات البترولية

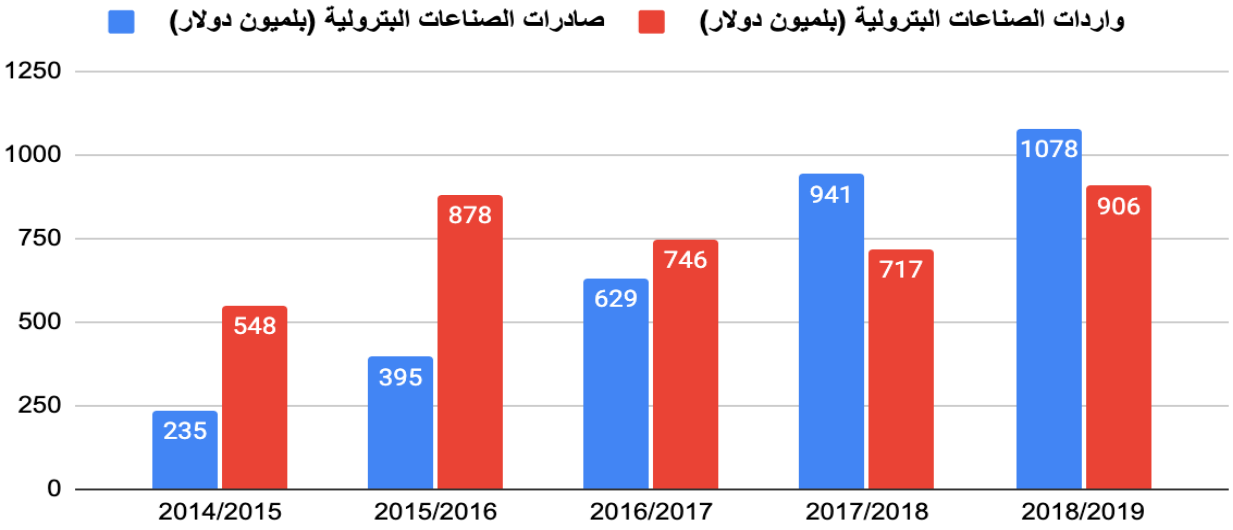

وبالمثل، كانت الحركة العامة للسلع غير النفطية في المناطق الحرة (انظر شكل ١٩)، والتي بلغت ذروتها بداية من ٢٠١٧/٢٠١٨. وبحلول ٢٠١٨/٢٠١٩، بلغت الصادرات السلعية غير النفطية من المناطق الحرة ٥٨.٠٣٪ من إجمالي التعاملات السلعية غير البترولية على مستوى المناطق الحرة مقابل ٤١.٩٧٪ للواردات.

الشكل ١٩ [61]

صادرات و واردات المناطق الحرة من السلع غير البترولية

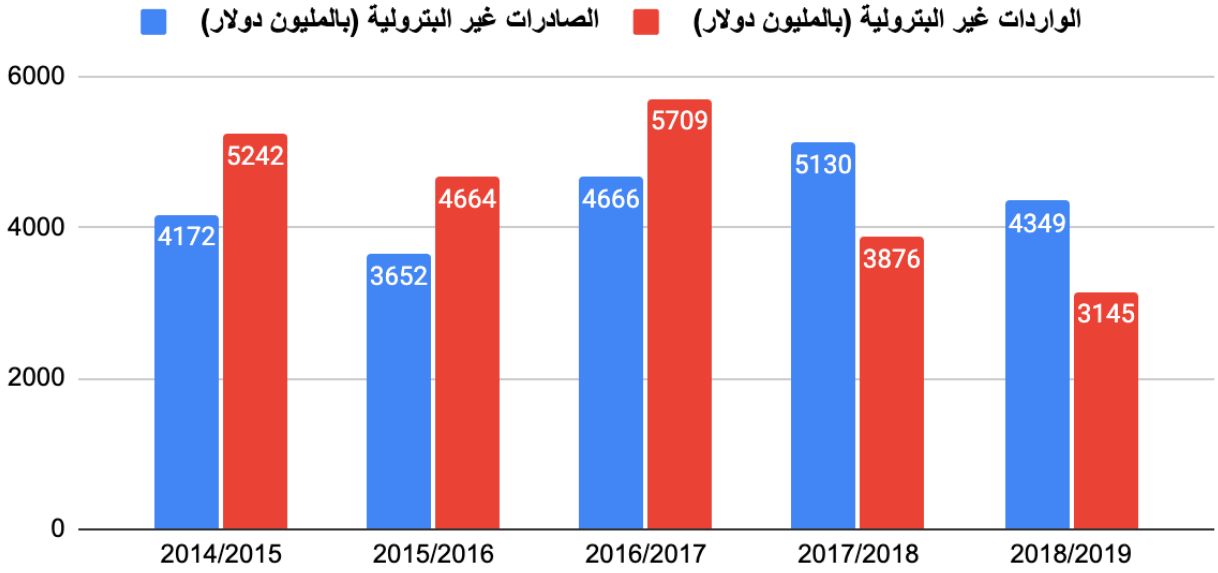

60 المرجع السابق.
61 المرجع السابق.

٣- خاتمة

استهدف الجزء الأول من التقرير تقديم لمحة عامة عن الاستثمارات ومكوناتها الرئيسية في مصر حاليًا. ويصعب بالتأكيد إنكار حدوث تحسينات في أرقام وأداء المناطق الحرة، والصادرات أيضًا. ومع ذلك، فهذه التطورات الأخيرة لم تغير حقيقة أن الاقتصاد المصري لا يزال اقتصادًا غير مستقل؛ يستورد معظم احتياجاته الاستراتيجية من الخارج. وعليه فمن المنطقي أن نشكك أو نتعامل بحرص على الأقل مع التوجه الاقتصادي الحالي بأكمله، خصوصا أثاره التنموية المحدودة وتأثيرها على رفاهية المواطنين. الأمر نفسه ينطبق على الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لطبيعة المجالات التي تتوجه إليها و"النظم الاقتصادية" التي تعمل من خلالها. ولهذا السبب سنكرس الجزء الثاني من التقرير للحديث عن الأطر القانونية والهيكلية الخاصة بمجال الاستثمار عموما في الفترة الأخيرة، والذي يتم على أساسه التوجه بخطوات متسارعة نحو تطبيق المزيد من السياسات النيوليبرالية وتهيئة المسار لمثل هذه الأنشطة المناهضة للتنمية لتستمر في الازدهار.

الملحق ١- إجمالي الناتج المحلي

شكل (1) [62]

توزيع إجمالي الناتج المحلي وفقًا لعنصر التكلفة

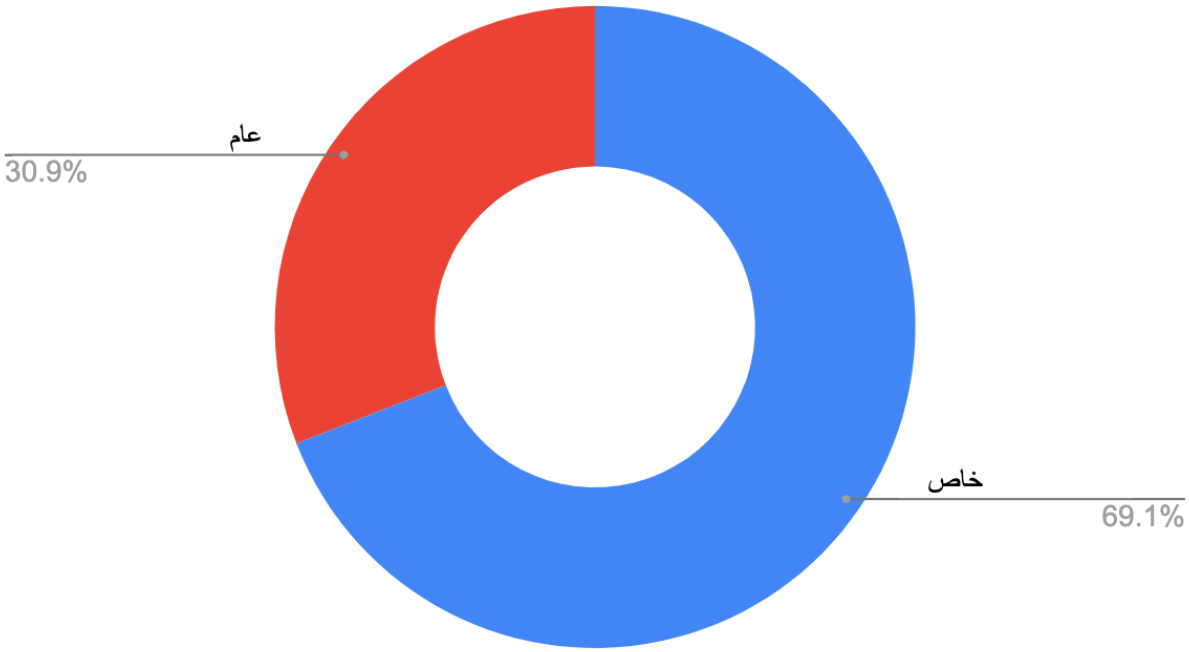

62 "النشرة الإحصائية الشهرية -شهر ابريل"., ٢٠٢٠. ص. ١٢٤.

الشكل (2) [63]

إجمالي الناتج المحلي حسب القطاع الاقتصادي ٢٠١٨/٢٠١٩ (أسعار ثابتة)

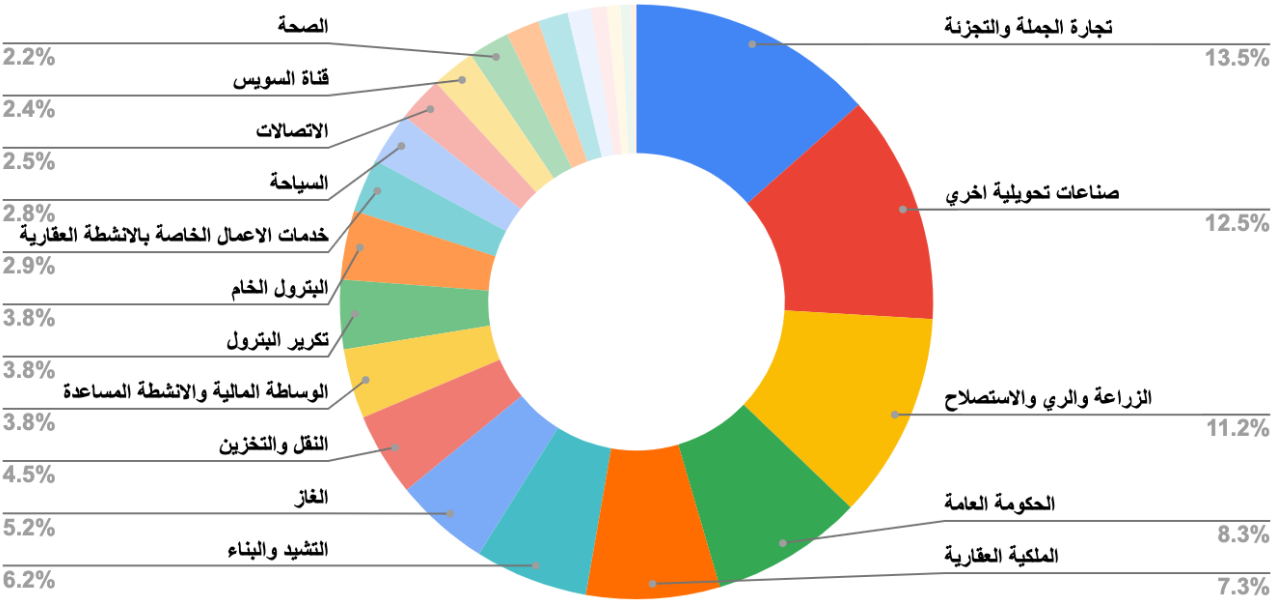

شكل (3) [64]

الحصة العامة من إجمالي الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج حسب النشاط الاقتصادي (سعر ثابت) 2018-2019

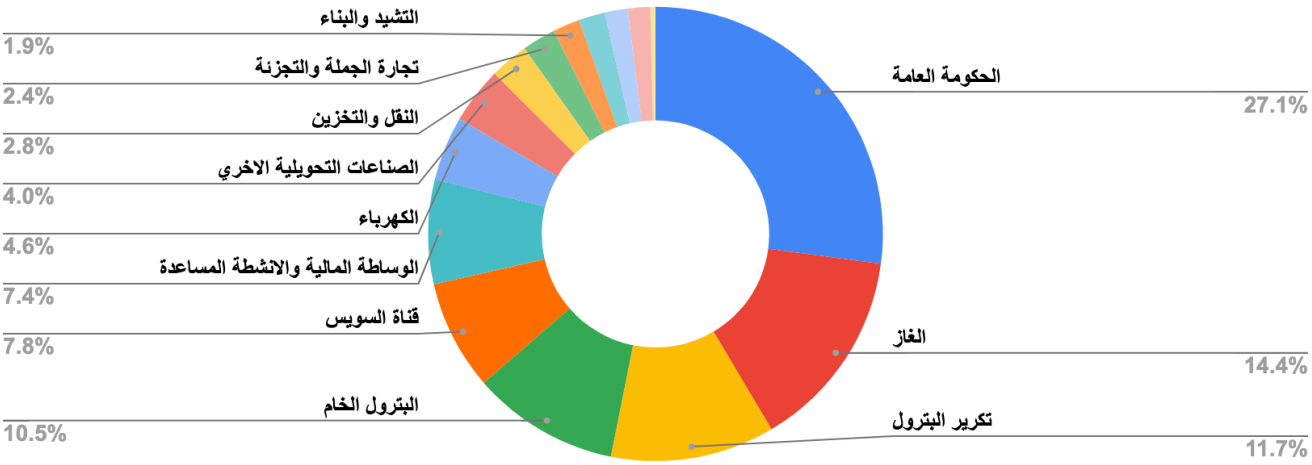

63 المرجع السابق.
64 المرجع السابق.

شكل (4) [65]

الحصة الخاصة من إجمالي الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج حسب النشاط الاقتصادي (سعر ثابت)٢٠١٨/٢٠١٩

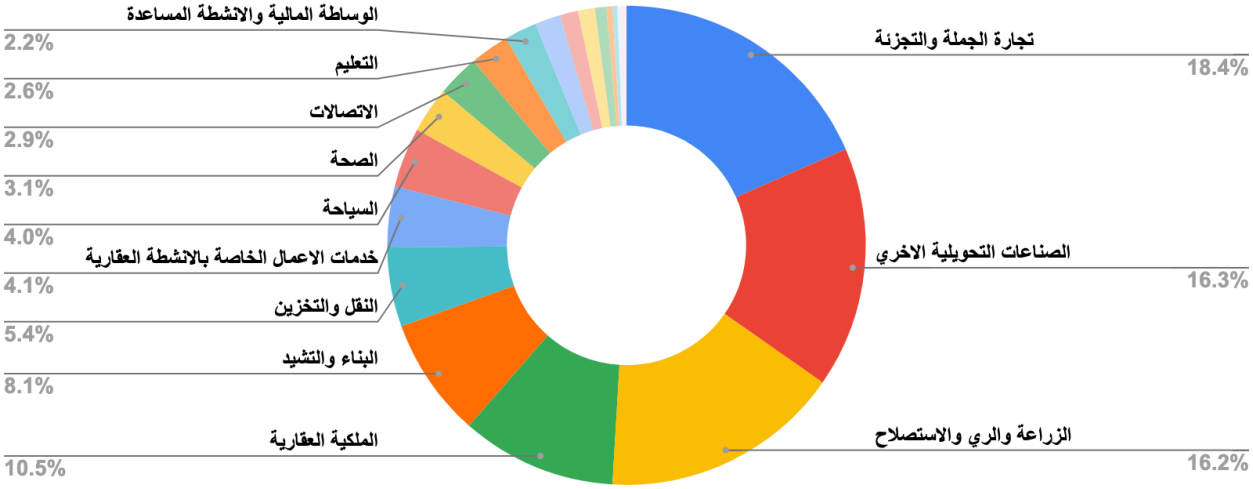

65 المرجع السابق.

الملحق 2- التجارة

شكل (1) [66]

الصادرات حسب التوزيع الجغرافي ٢٠١٨/٢٠١٩

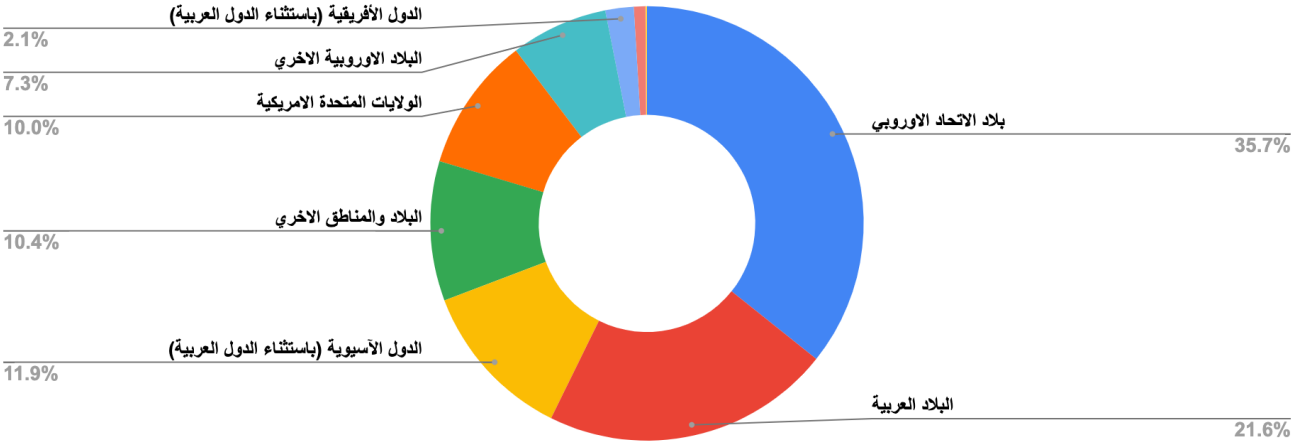

شكل (2) [67]

الواردات حسب التوزيع الجغرافي ٢٠١٨/٢٠١٩

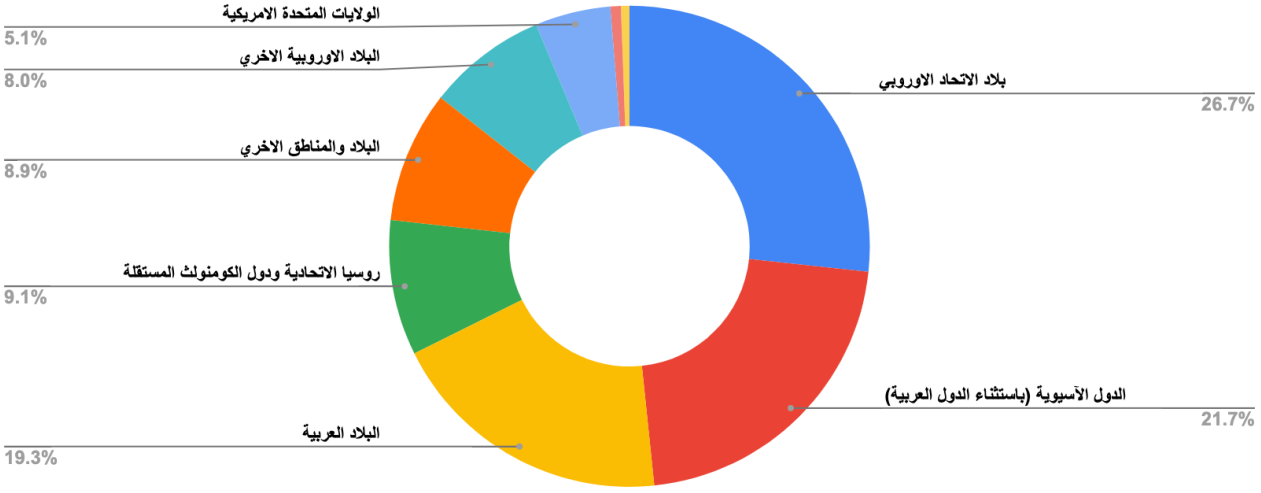

66 المرجع السابق، ص ٨٣.
67 المرجع السابق.

شكل (3) [68]

صادرات مصر البترولية مقابل الواردات بالدولار (2018/2019)

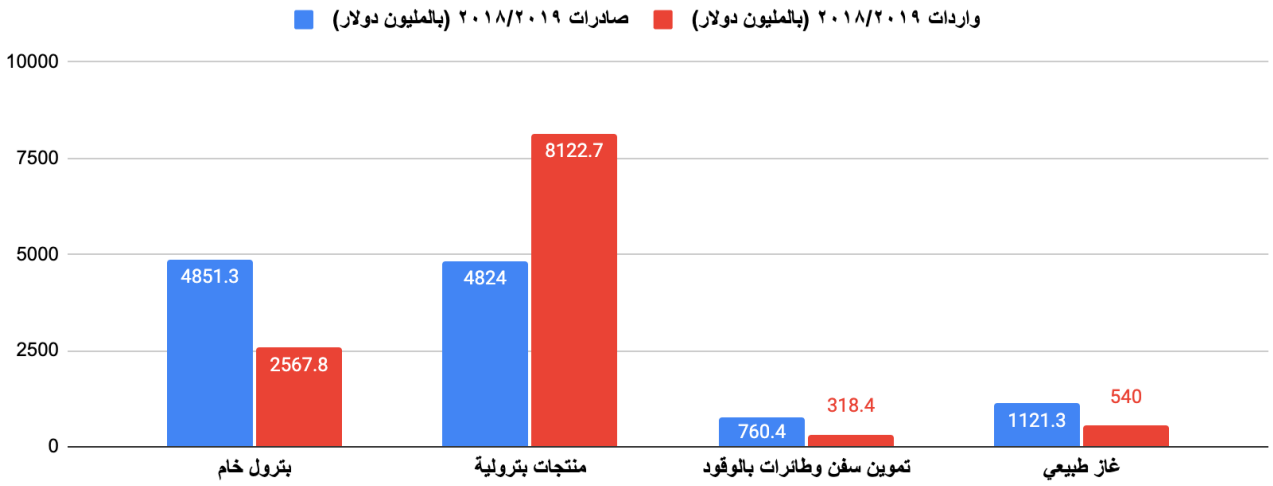

شكل (4) [69]

صادرات مصر من السلع الغذائية (باستثناء الحبوب) مقابل الواردات ٢٠١٨/٢٠١٩ (بالدولار)

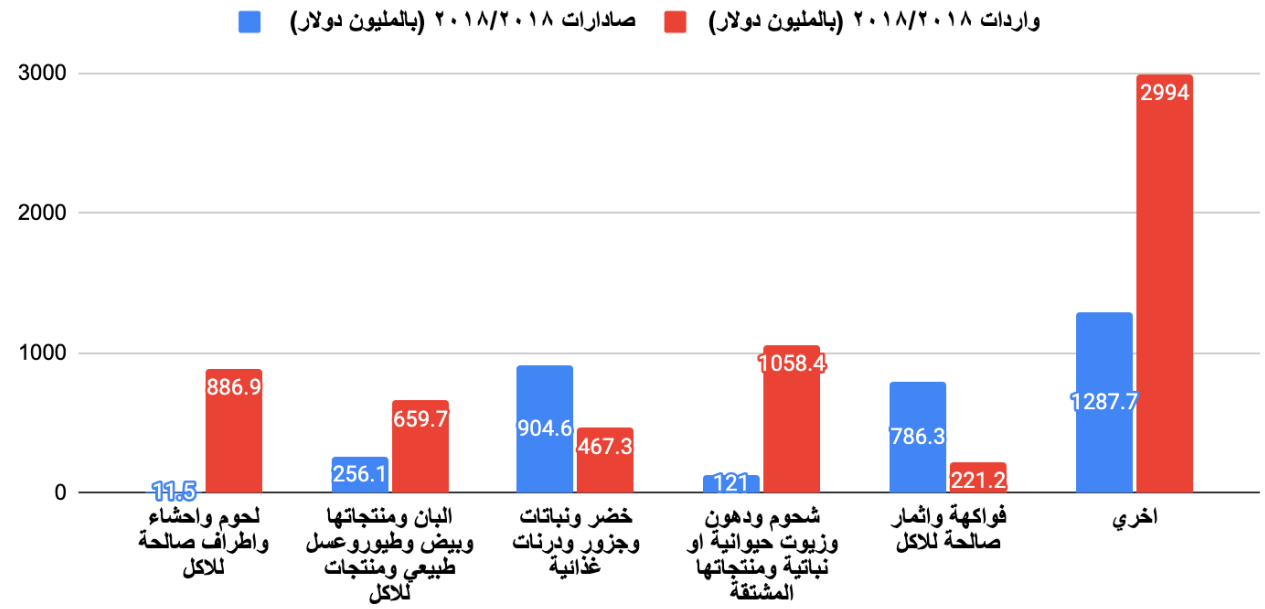

68"النشرة الإحصائية الشهرية- شهر أكتوبر ٢٠١٩". البنك المركزي المصري، ٢٠١٩. ص. ٩٠.

69 المرجع السابق.

شكل (5)[70]

صادرات وواردات مصر من الحبوب ومنتجات المطاحن ٢٠١٨/٢٠١٩ (بالدولار)

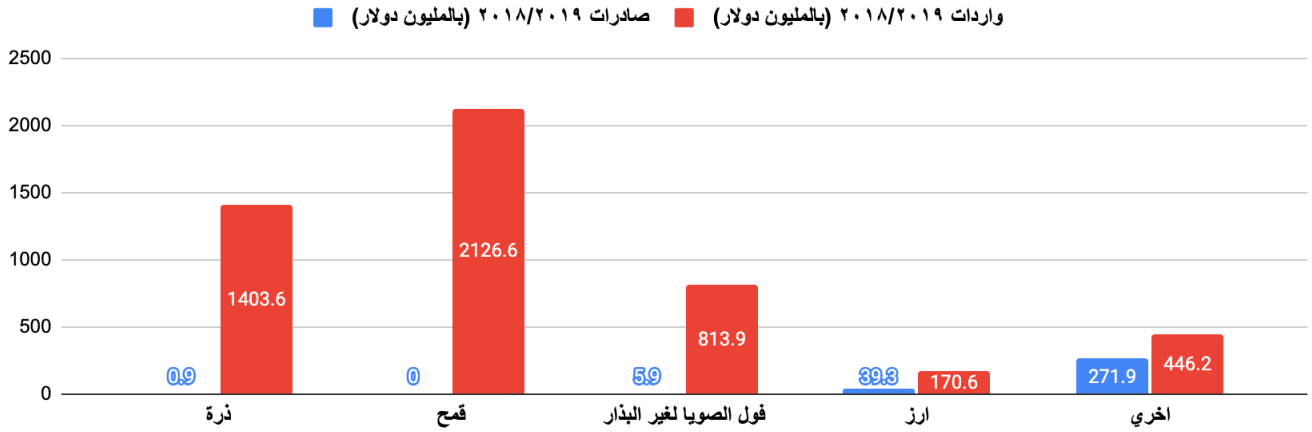

شكل (6) [71]

صادرات مصر من المواد النسيجية مقابل الواردات ٢٠١٨/٢٠١٩ بالدولار

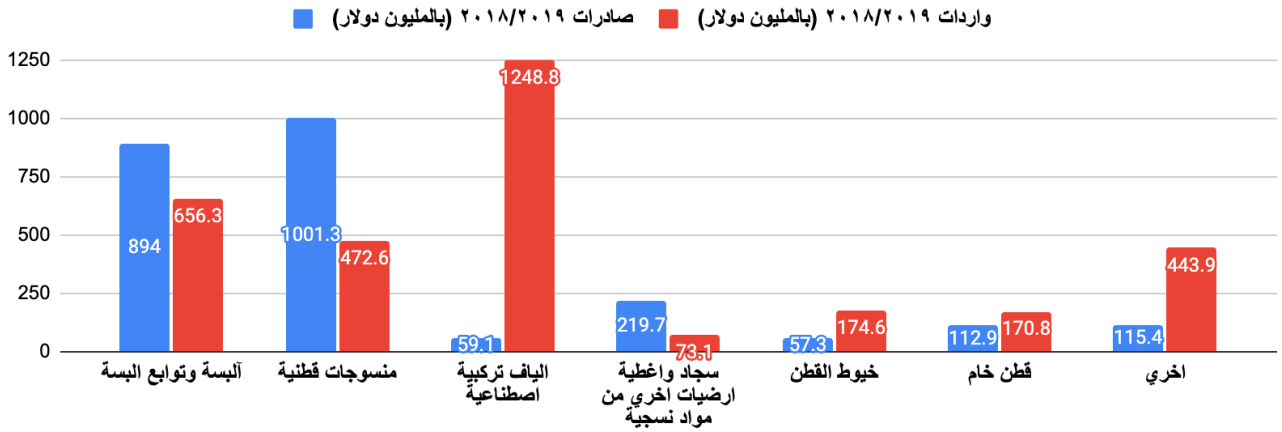

70 المرجع السابق.
71 المرجع السابق.

شكل (7) [72]

صادرات وواردات مصر من المنتجات الكيميائية ٢٠١٨/٢٠١٩ بالدولار

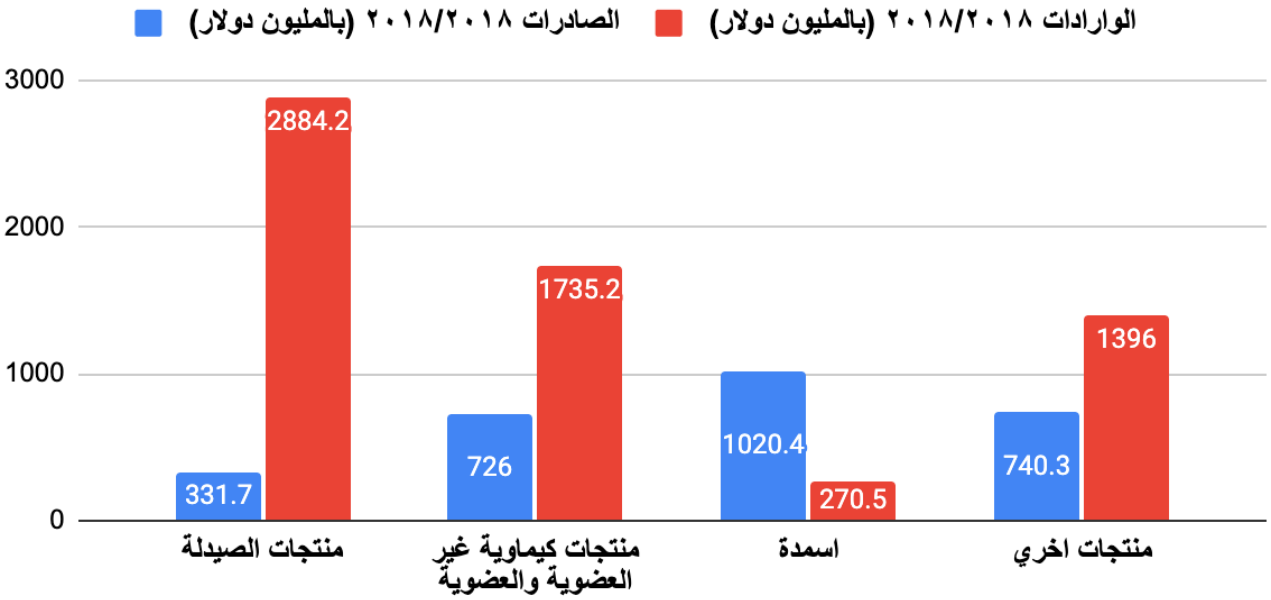

شكل (8) [73]

صادرات وواردات مصر من /الآلات والمعدات الكهربائية ٢٠١٨/٢٠١٩ بالدولار

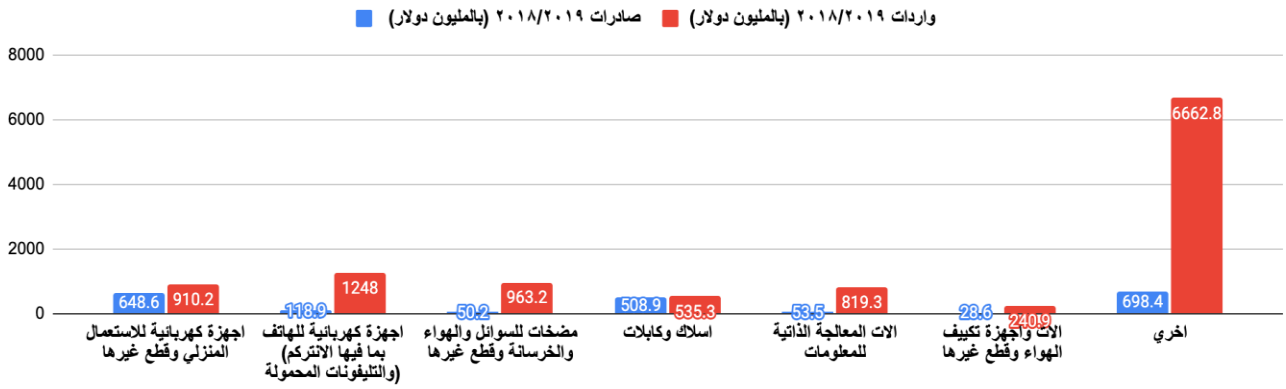

72 المرجع السابق.
73 المرجع السابق.

شكل (9) [74]

صادرات مصر من سلع المعادن الأساسية ومنتجاتها مقابل وارداتها ٢٠١٨/٢٠١٩ بالدولار

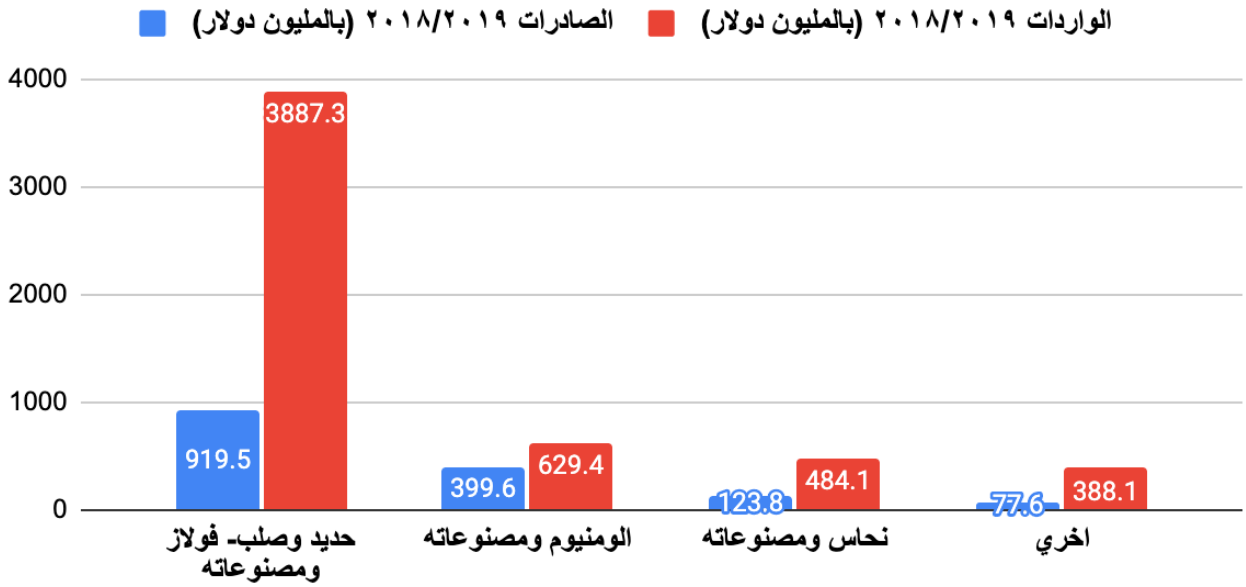

شكل (10) [75]

صادرات مصر من سلع المركبات والسيارات ووسائل النقل الأخرى مقابل الواردات ٢٠١٨/٢٠١٩ بالدولار

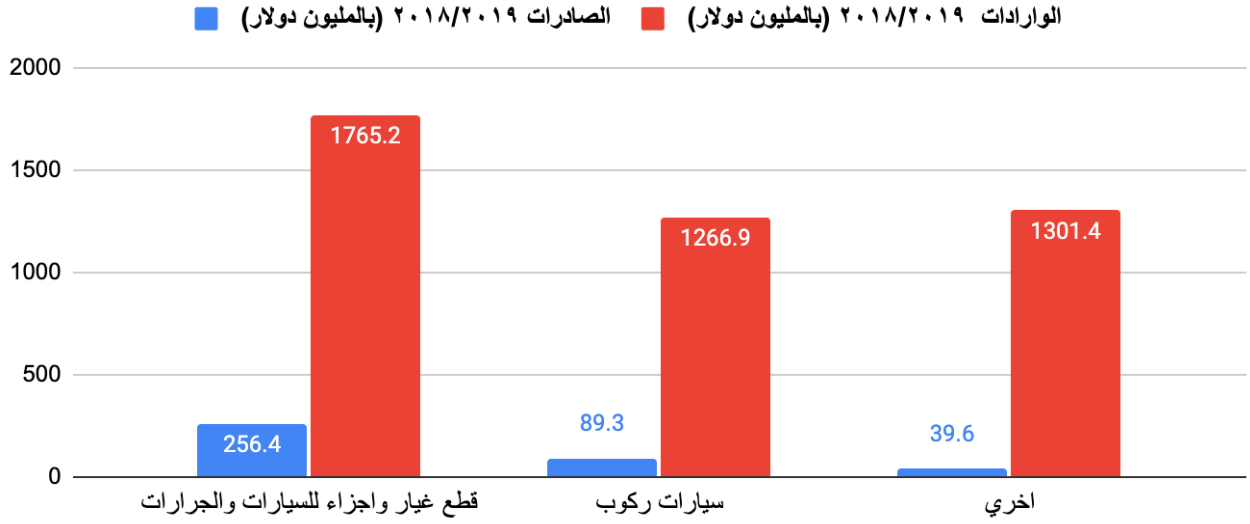

74 المرجع السابق.
75 المرجع السابق.

جدول 1 - الاتفاقيات التجارية الرئيسية التي وقعت عليها مصر[76]

اسم الاتفاقية وتاريخ تفعيلها	الدول الرئيسية المشاركة	نوع الاتفاقية	التغطية	التعريفة الجمركية على الصادرات المصرية	المكونات المحلية/ متطلبات القيمة المضافة	التبادل
اتفاقية التجارة الحرة العربية **PAFTA**)) ١٩٩٨-١-١	جميع الدول العربية باستثناء الصومال وجيبوتي وجزر القمر وموريتانيا	اتفاقية تجارة حرة	سلع	٠%	يجب أن تكون القيمة المضافة أقل من ٤٠٪ على الأقل من تكلفة تسليم المصنع	الضريبة الجمركية الكاملة على الواردات من جميع الدول العربية المشاركة
اتفاقية الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبي ٢٠٠٤/٦/١	مصر ودول الاتحاد الأوروبي	اتفاقية تجارة حرة	سلع وخدمات	٠%	الحد الأدنى للمكون المحلي ٦٠٪	خفض الرسوم الجمركية على الواردات من الاتحاد الأوروبي تدريجياً حتى تصل إلى 0٪ بحلول 2020.
بروتوكول المنطقة الصناعية المؤهلة (الكويز) ٢٠٠٤/١٢/١٤	مصر والولايات المتحدة وإسرائيل	مناطق التجارة الحرة	سلع	٠%	٣٥٪ من قيمة المنتجات يجب أن تصنع في مصر، منها ١٠.٥% من منشأ إسرائيلي.	لا يوجد تبادل
اتفاقية أغادير **06/07/2006**	مصر والمغرب والأردن وتونس ولبنان وفلسطين (انضمت الدولتان الأخيرتان في أبريل ٢٠١٦)	اتفاقية تجارة حرة	سلع	٠%	تطبيق نفس شروط قواعد المنشأ لعموم أوروبا الوسطى	تبادل كامل بين الدول المشاركة ودول الاتحاد الأوروبي
اتفاقية التجارة الحرة بين مصر ورابطة التجارة	مصر وأيسلندا وسويسرا والنرويج وليختنشتاين	اتفاقية تجارة حرة	سلع وخدمات	٠%	تطبق قواعد الأصول الأوروبية-المتوسطية	

76 جميع البيانات هي من المصدر التالي، ما لم يذكر خلاف ذلك. "مصر: مركز محتمل للأنشطة التجارية في أفريقيا والشرق الأوسط". *AlexBank*، 2018. ص 33.

الحرة الأوروبية77 (إفتا) **٢٠٠٧**						
اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا (٢٠٠٧)78	مصر وتركيا	اتفاقية تجارة حرة	سلع	٠%		
الكوميسا (السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا(**01/03/2007**	مصر و أعضاء الكوميسا	اتفاقية تجارة حرة	سلع وخدمات	٠%	قيمة مضافة محلية بنسبة ٤٥% على الأقل	تبادل كامل
اتفاقية التجارة الحرة بين مصر ودول الميركوسور **03/08/2010**	مصر ودول أمريكا الجنوبية	اتفاقية تجارة حرة	سلع	تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٩٠٪	قيمة مضافة محلية بنسبة ٥٥% على الأقل	تبادل كامل

77 الاتفاقيات التجارية، الهيئة العامة للاستثمار. https://bit.ly/2WhcRlk
78 المرجع السابق

٤ - البيبليوغرافيا

- المصادر العربية:

... (؟). "لماذا مصر: رؤية مصر ٢٠٣٠". الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، https://www.investinegypt.gov.eg/Arabic/Pages/WhyEgypt.aspx

... (٢٠٢٠). "الحكومة تقر حزمة إجراءات جديدة لدعم القطاع الصناعي في مواجهة "كوفيد-١٩". انتربريز . < https://bit.ly/39Qi4Xp>.

... (٢٠٢٠). "سعفان: ١.٤ مليون عامل غير منتظم يبدأون صرف منحة الـ٥٠٠ جنيهًا بعد غد". ايكونومي بلس.<https://bit.ly/30CK9yv> .

... (٢٠٢٠). "النشرة الاحصائية الشهرية- شهر ابريل ٢٠٢٠". البنك المركزي المصري، العدد ٢٧٧.

... (٢٠١٩). "النشرة الإحصائية الشهرية- شهر أكتوبر ٢٠١٩". البنك المركزي المصري، رقم ٢٧١.

... (٢٠١٩)." المجلة الاقتصادية". البنك المركزي المصري، المجلد التاسع والخمسون، العدد الأول.

... (٢٠١٩). "المناطق الحرة"- الهيئة العامة للاستثمار.<https://bit.ly/2ZXy44K>. .

عبد العظيم، محمد (٢٠٢٠). "الرئيس السيسي: تخصيص ٢٠ مليار جنيه من البنك المركزى لدعم البورصة المصرية". اليوم السابع <https://bit.ly/37Wxsjo> ..

المصري ، منال (٢٠٢٠). "البنك المركزي يخفض الفائدة ٣% في اجتماع طارئ". مصراوي . <https://bit.ly/37WC6hk>.

قنديل ، مي (٢٠١٩). "قراءة في بيان بحث الدخل والإنفاق ٢٠١٨/٢٠١٧". المجلة الديموقراطية، مجلد ٧٦.

خليل ، هبة (٢٠١٩). "الاستثمار في التنمية أم تنمية الاستثمار؟ اتفاقيات التجارة الحرة وشركات الاستثمار بعد ثورة العدالة الاجتماعية" في محمد العجاتي اتفاقيات التجارة الحرة الأوروبية: الاستثمار في التنمية أم تنمية الاستثمارات. (القاهرة: المرايا).

جاد، محمد. "أثار اتفاقية التجارة الحرة الشاملة والمعمقة والاندماج مع أفريقيا في قطاع الصناعة وحول أحوال وهيكل الصناعة في مصر"- في مختار ، هند (٢٠٢٠). "الحكومة: مصر أكبر دولة إفريقية متلقية للاستثمار الأجنبي المباشر عام ٢٠١٩". اليوم السابع.<https://bit.ly/3f0hKXu>. .

أسعد ، محمد (٢٠٢٠). "المناطق الحرة" مركز الاستثمار ومنبع التصدير.. القانون منحها مزايا وضمانات وإعفاءات عديدة لجذب المستثمرين.. ٩ مواقع أبرزها "بورسعيد" و"دمياط".. كورونا تتسبب فى تعطيل عملها وقرارات "الهيئة" تنقذها. اليوم السابع.<https://bit.ly/2WehEnL> .

عيد ، مصطفى (٢٠١٩). "لماذا تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بمصر لأقل مستوى في ٥ سنوات؟"- مصراوي .<https://bit.ly/2O69vgo> .

فهمي ، مصطفى (٢٠١٩). "سحر نصر: أرقام "الاستثمار الأجنبي" لم تحصر بشكل سليم وسنعيد جمعها وإعلانها نهاية العام"- البورصة.<https://bit.ly/3gsplhG>.

... (٢٠١٩). المناطق الحرة"- الهيئة العامة للاستثمار .<https://bit.ly/2ZXy44K>. .

جبيل، سيد (٢٠١٨). "د. محمد دويدار: الأزمة الاقتصادية فى مصر ناتجة عن نقص الإنتاج وليس عجز الموازنة.. والعلاج يبدأ بالزراعة المهملة منذ ٥٠ عاماً". الوطن.<https://bit.ly/38zvoy6> .

... (٢٠٢٠). "المالية تصرف 3 مليارات جنيه متأخرات دعم للمصدرين خلال ثلاثة أشهر"- ايكونومي بلس .<https://bit.ly/2VUJ0z6> .

- المصادر الغربية:

... (2018). "Belgium: Tax haven and hell". *The Brussels Times*. <https://bit.ly/32M8rXl>.

... (2016). "Egypt Vision 2030". *Ministry of Planning and Economic Development*. <https://bit.ly/3nZPxDB>.

... (2019). "Economic Review". *Central Bank of Egypt*, Vol. 59 no.1.

....2019(). Egypt to establish 7 new free zones to attract more investors". *Egypt Today*.<https://bit.ly/3028Wd9>.

... (2020). "Monthly statistical bulletin- April 2020". *Central Bank of Egypt*, No. 277.

... (2019). "Monthly statistical bulletin- October 2019". *Central Bank of Egypt*, No. 271.

... (2020). "What is a tax haven? Offshore finance, explained". *ICIJ*. <https://bit.ly/33Dhmte>.

... (?). "Why Egypt: Egypt vision 2030". *Arab Republic of Egypt general authority of investments and free zones*. <https://bit.ly/2Nk5uVx>.

... (2019). "Why is FDI declining in Egypt and should we be worried?". *Enterprise*. <https://bit.ly/2Z77Y02>.

Adly, Amr (2020). *Cleft capitalism: the social origins of failed market making in Egypt*. (Stanford; California: Stanford University Press).

al-Aees, Shaimaa (2020). "Egyptian industry sees vast improvement under Al-Sisi presidency". *Daily News Egypt*. <https://bit.ly/2CletDo>.

Assaad, Ragui (2019). "Is the Egyptian economy creating good jobs? A review of the evolution of the quantity and quality of employment in Egypt from 1998 to 2018". *Economic Research Forum*, Policy Brief no. 45.

Farah, Nadia (2009). *Egypt's political economy: power relations in development*. (Cairo: American University in Cairo Press).

Krafft,Caroline; Assaad, Raugi and Keo, Caitlyn (2019). "The evolution of labour supply in Egypt from 1988-2018: a gendered analysis". *Economic Research Forum*, Working Paper No. 1358.

Ramdan, Mohamed and Seif Eddin, Sara (2019). "Gone with the wind: the flotation's impact on Egyptian exports". *Mada*. <https://bit.ly/2ZN1sLa>.

Said,Mona; Galal, Rami and Sami, Mina (2019). "Inequality and income mobility in Egypt". *Economic Research Forum*, Working Paper no. 1386.

Wahish, Niveen (2019). "Attracting foreign direct investments to Egypt: correcting misconceptions". *Ahram online*. <https://bit.ly/3eebzhn>.